نظرية النحو الكلي

والتراكيب اللغوية العربية

(دراسات تطبيقية)

الدكتور حسام البهنساوي

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

نظرية النحو الكلي

والتراكيب اللغوية العربية

(دراسات تطبيقية)

تأليف

الدكتور حسام البهنساوي

وكيل كلية دار العلوم

رئيس قسم علم اللغة

جامعة القاهرة - فرع الفيوم

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الأولى
١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة ت : ٥٩٢٢٦٢٠ ـ ٥٩٢٨٤١١ فاكس : ٥٩٣٦٢٧٧
ص.ب ٢١ توزيع الظاهر ـ القاهرة
E-mail : alsakafa-alDinaya@hotmail.com

رقم الإيداع	٢٠٠٤/٧٠٩٨
الترقيم الدولي I.S.B.N	977-341 - 140-0

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرية النحو الكلى
والتراكيب اللغوية العربية

تقديم:

لقد أحدثت التطورات والتعديلات والإضافات الهامة، التي واكبت مسار النظرية التوليدية التحويلية فى أطوارها الأخيرة ثورة حقيقية جديدة، تضاف إلى الثورة الأولى، التى فجرها ظهور الكتاب الأول: «التراكيب النحوية Syntatic struucture لرائد النظرية: نعوم تشومسكى: N, chomsky فى الأطوار الأولى للنظرية.

وقد بدت ملامح هذه التطورات والتعديلات وإرهاصات مبادئها وأسسها تظهر جلية فى الكتاب الهام: مظاهر النظرية النحوية: Aspects of the theory of syntax.

تأصلت هذه التطورات، واستوت على عودها، واستقامت أسسها وقواعدها مع ظهور عدد من المؤلفات الهامة، التى تمثل الأطوار الأخيرة للنظرية، مثل كتاب اللغة والمسئولية Language and Responsibility وكتاب: اللغة والعقل: Language and Minde وكتاب: محاضرات فى العامل والربط السياقى Lectures on government and binding وكتاب: بعض المبادئ والأسس حول نظرية العامل والربط السياقى: Some con-

cepts and consequences of the theory of government and binding

وكتابه: المعرفة الغوية: Knoledge of language.

ذاع صيت هذه التطورات والتعديلات بين المهتمين بالدراسات اللغوية، فى جميع أنحاء العالم، وأقبل هؤلاء الباحثون والدارسون على إجراء التحليلات والتطبيقات على اللغات الإنسانية المختلفة؛ للتأكد من قدرة هذه القواعد والأسس على الوصف اللغوى الدقيق، والتفسير العلمى المحكم، للملكة اللغوية عند الإنسان.

أثمرت تلك التطورات والتعديلات هذه النظرية الهامة: نظرية النحو الكلى The theory of universal grammar التى جاءت بديلاً لسابقتها، نظرية اللغات المجسدة، التى تركزت اهتماماتها على الأحداث اللغوية الفعلية المنطوقة.

لقد تحولت هذه الاهتمامات على اللغات الإنسانية، المبنية داخليًا -Inter nalized التى تمثل النظام المستقى من الموهبة البيولوجية، التى تحدد هوية اللغات.

ومِنْ ثَمَّ فإن النحو الكلى، هو تحديد للمبادئ الفطرية المحددة بيولوجيًا، إنه واحد من مكونات العقل الإنسانى، ألا وهو ملكة اللغة.

لقد جاءت دراسات العلماء والباحثين وتطبيقاتهم على اللغات الإنسانية، لاختبار مدى مصداقية التأويل العقلى وجدواه، لتثبت أن البشر جميعًا يشتركون فى القدرة على اكتساب النظام اللغوى، وكانت دراسات تشومسكى على الحالة الأولية للغة الإنجليزية واليابانية مثالاً على مصداقية هذه النظرية وقواعدها.

لقد استحدثت نظرية النحو الكلي مجموعة من البارامترات (معايير التغيير) أسهمت في تدعيم التوجهات الجديدة للنظرية المعنية بتفسير الملكة اللغوية عند الإنسان وكشف اللثام عن كثير من الغموض والصعوبة، التي كانت تواجه الباحثين باعتمادهم على الآليات الأولية السابقة، مثل: قواعد بنية العبارة: pharse structure والقواعد التحويلية: Transferma-tional grammar، واللجوء إلى التأويل الدلالي عن طريق البنية العميقة: deep structure.

ومن أهم هذه البارامترات (معايير التغيير) ما يطلق عليه:

١- مبدأ الإسقاط: الذي ينصُّ على أن الأبنية المعجمية، ينبغي أن تمثل مقوليًا: Catgorially في جميع المستويات التركيبية (سواء على مستوى الصورة الفونولوجية المجردة) أو ما يرتبط بها من خصائص دلالية مثل: السمات الانتقائية: Selectional oraparties يستوجب مبدأ الإسقاط مجموعة من القيود التي تفرض على صور التمثيل التركيبي بأنواعها وهي:

(أ) **الإجازة:** فإن كل عنصر يظهر في بنية صحيحة، ينبغي أن يجاز Li-conseal بطريقة ما ضمن عدد محدود من الطرق المتاحة.

(ب) **معيار الثيتا:** وهو معيار يبين القيود المفروضة على التحديد الملائم للأدوار المحورية، والمركبات الاسمية، التي تتطلب أدوارًا محورية.

(جـ) **التهيؤ:** أي أن يكون العنصر متهيئًا للوسم المحوري، بشرط أن تتحدد له حالة، حيث ينصُّ قيد التهيؤ ـ مثلاً ـ أن المركب الاسمي، لا يمكن أن يأخذ دورًا محوريًا، إلا إذا كان يشغل موقعا تحدد له حالة، أو إذا كان مرتبطًا بمثل هذه المواقع.

كمـا اسـتحدثت نظرية النحـو الكلى مجـموعـة من النظريات المفـسره الهامة، نذكر منها:

(أ) نظرية السـين البـارية: وهى تعدُّ إنجازًا هامًا، لكـونها تشتمل على قواعد التكوين والمـعجم والقواعد التحويليـة فى صورتها المختـصرة، كما تشتمل عـلى المكونات الدلالية والفونولوجيـة، وقواعد التفـريع، والقواعد الانتقائية، والقيود السياقية بأنواعها.

(ب) نظرية الربط الـمكوني والعـمل: أولت هذه النظرية اهتمامـا كبيراً بنظرية العامل، التى احتفى بها تشومسكى احتـفاء كبيراً، وأولاها اهتمامًا فى بحوثه ودراساته.

(جـ) نظريـة الربط: وقد أثمرت هذه النظرية ظهور نظرية مـفسرة هامة، ألا وهى نظرية الأثر، وما أولتـه هذه الأخيرة من أهمـية للمقولات الفـارغة وأثرها وقواعدها فـى عملية الربط على مسـتوى البنية السطحيـة، والاستغناء عن الرجوع إلى البنية العميقة.

(د) نظرية الحـالة: وقد أسهمت هذه النظرية فى دراسـة جمل المصادر ذوات الفاعل فى اللغـة الإنجليزية، ومدى اتفـاق الحالة الإعرابيـة والمواقع الداخلية فى اللغات المعربة كاللغة العربية.

إن التراكـيب اللغويـة العربية جـديرة ـ حقًـا ـ بالتحليـل والتطبيق، وفـقًا لآليات نظرية النحـو الكلى وقواعدها، ومن ثم فقد عقدنا العزم على توجيه همتنا نحو تحقيق هذا الهدف.

ويقدم هذا الكتاب دراستين تطبيقيتـين للتراكيب اللغوية العربية، للتحقق من مدى توافق مـعطيات هذه النظرية للقواعد العـالمية مع التراكـيب اللغوية

العربيـة، باعتـبارها واحدة من أشـهر اللغات الإنسـانية وأشـرفها، وأكـثرها تماسكًا وفصاحة وبيانًا!

وظفت الدراسة التطبيقية الأولى قواعد البارامـيترات (معايير التغيير) على التراكيب اللغوية العربية المواتية لها، فى حين وظفت الدراسة التطبيقية الثانية قواعد النظريات المفسرة في طور امتداد النظرية النموذجية الموسعة.

لقد حفـزني على نشر هذا العمل اهتـمام الدارسين والباحـثين من أبنائنا طلاب البحث اللغوى والأدبى، ورغبتهم فى الوقوف على مدى مصداقية هذه النظريات الحديثة وجدواها فى الدراسات التطبيقية، وكيفية توظيف المعطيات والآليات النظرية توظيفًا تطبيقيًا عمليًا.

كما شجعنى صـاحب مكتبة الثقافة الدينية على نشر هـذا الكتاب، ليفيد منه الباحثون، ويلفت اهتـمامهم إلى قيمة الأخذ بفـاعليات النظريات اللغوية الحديثـة، وما يصلح منها للتطبـيق على اللغة العربيـة الفصحى واللهـجات العربية القديمة والحديثة.

وقد حرصت أن أوضح المقصود بالمـصطلحات اللغوية فى لغة بسيطة، وبعبـارات يسيرة، تألفـها النحيزة الـعربية، ويدركهـا الباحث الشادى، كـما حرصت على تقديم مفاتيح الرموز الواردة بالبحث.

وأرجو من الله العلى القـدير أن تحقق هذه الدراسـة أهدافها المـرجوة، وأن يقبل أبناؤنا من البـاحثين والدارسين على مـثل هذه الدراسات التطبيـقية التحليلية فى ضوء النظريات اللغوية الحديثة.

والله الموفق إلى الصواب

أ. د/ حسام البهنساوى

المبحث الأول

التراكيب اللغوية العربية

والنظرية النموذجية الموسعة

قواعد البارامترات (معايير التغيير)

المبحث الثانى

التراكيب اللغوية العربية

وامتداد النظرية النموذجية الموسعة

(نظريات النحو الكلى)

نظرية النحو الكلى
دراسة تطبيقية فى نصوص العربية

مقدمة

لقد خطت النظرية التوليدية التحويلية خطوات وثابة وطموحة، فى الأعمال والدراسات والتطبيقات، التى قام بها كل من رائد النظرية: نعوم تشومسكى N, Chomsky وتلامذته وزملاؤه، فى إطار نظرية: النحو الكلى (القواعد العالمية) "Universal grammar".

ومن المعلوم أن النظرية التوليدية التحويلية، قد مرت بمراحل عديدة سابقة ابتداء من مرحلة: التراكيب النحوية: "Syntatic Structure" وما تضمنته من نماذج ثلاثة، مروراً بمرحلة: النظرية النموذجية، كما وردت فى كتابه: مظاهر النظرية النحوية "Aspects of the Theory of Syntax" والنظرية النموذجية الموسعة، كما وردت فى كتابه: خواطر حول اللغة "Reffection on Language" وانتهاء بمرحلة: امتداد النظرية النموذجية الموسعة، كما وردت فى كتابه: اللغة والمسئولية "Language and responsibility" وكتابه: المعرفة اللغوية: Knoledge of language وغيرها من مؤلفات تشومسكى الأخرى.

وقد قدمنا - من قبل - بحثين تطبيقيين، فى إطار النموذجية، والنظرية النموذجية الموسعة.

أما البحث الأول: فكان أطروحة الدكتوراه، بعنوان: «التراكيب والدلالة في لهجات الدقهلية ـ دراسة وصفية تاريخية» قدمنا فيها القواعد التوليدية التحويلية، التي تحكم لهجات الدقهلية، من خلال التحليل إلى المكونات المباشرة، وفقًا لقواعد الدلالة على المكون بالرموز، وقواعد السمات التركيبية والصرفية والدلالية.

وأما البحث الثاني: فهو كتاب: «القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي» قدمنا فيه للقواعد التحويلية، التي قامت بتحويل التراكيب النحوية، من البنية العميقة، إلى البنية السطحية، وقد تركزت التحليلات على الجمل الدالة على: الأمر والنهي والاستفهام والنفي والتعجب والشرط، وغيرها من التراكيب الإنشائية.

وفي إطار التطور والتقدم، الذي شهدته النظرية، فقد تقلصت أدوار كل من: القواعد التحويلية، وكذلك قواعد بنية العبارة، وتقلص الاعتماد على القواعد التحويلية، وتسلط الاهتمام على البنية السطحية.

لقد تمحورت أهداف النظرية في هذه المرحلة، حول الوصول إلى النظريات والمبادئ والأسس، و التي من شأنها أن تصل بالنظرية إلى «تفسير اللغة» باعتبارها ملكة إنسانية، ولم يعد الأمر مقصورًا على مجرد: وصف اللغة.

وفي هذا الصدد، يؤكد تشومسكي أن المدخل الحقيقي، يتمثل في تحديد الخاصة الحقيقية للعقل، وكيف تؤدي هذه الخاصة وظيفتها تحت الظروف الأكثر تعقيدًا للتنوع الفعلي[(١)].

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٧٦.

لقد كانت الدراسات اللغوية السابقة تركز على وصف ما يسمى: «اللغة المجسدة» فقد كانت الدراسات اللغوية البنيوية، تصور اللغة على أنها مجموع الأحداث أو المنطوقات أو الأشكال اللغوية.. أو كنظام من الأشكال أو الأحداث اللغوية.

ظهر هذا المفهوم ابتداء من دى سوسير «D, Seusser» حيث يرى أن اللغة «Langue» نظام من الأصوات، يرتبط به نظام من الأفكار[١].

كما يرى بلومفيد أن اللغة هى مجموع المنطوقات، التى يمكن أداؤها فى الجماعة اللغوية، وكذا الحال عند معظم اللغويين الأمريكيين، الذين تركزت مفاهيمهم على مجرد الوصف البنيوى على مستوى الأصوات والأبنية، باستثناءات يسيرة كتلك التى قام بها زيليج هاريس «Z, Harris» الذى أولى الجمل والعبارات الأهمية، من خلال نفس المبادئ والأسس المصوغة على غرار تلك التى وضعت للأصوات والأبنية[٢].

فالنحو ـ عندهم ـ عبارة عن فكرة اشتقاقية، واللغوى حر فى أن يختاره بطريقة أو بأخرى ـ ما دام ـ النحو يحدد هوية اللغة المجسدة، وليس معنى ذلك أن ثمة طريقة أفضل من أخرى، أو ان نظامًا نحويًا صائبًا وآخر خاطئًا، وقد ذكر كوين «Quine» أنه لا معنى لأن نأخذ نحوًا ما بدلاً من الآخر على أنه صحيح ـ ما دام ـ أنهما متساويان ما صدقيًا، أى يحددان سمات لغة مجسدة واحدة، أعنى ـ ما دام ـ أنهما بالنسبة له قائمة من التعبيرات[٣].

(١) انظر: محاضرات فى علم اللغة العام ٢٩ - ٤٢.

(٢) انظر: علم اللغة نشأته وتطوره ١٥٢، وما بعدها، كذا: اللغة والمسئولية ١٨٧ وما بعدها.

(٣) المعرفة اللغوية ٨٩ و Quine, 1972.

وإذا كانت وجـهة النظر، التى قال بها: «فـرانز بوعز (F, Boas) الـتـى قدمها: مارتن جوز «M, Joos» التى تقول بأن اللغات قد تختلف بعضها عن بعض دونما حدود، وبطرق لا يمكن التنبؤ بها، مردداً بذلك ما ذكره: وينتى «Whitney» من التنوع اللانـهائـى للكلام الإنسـانى، وكـذا فكرة: سـابيـر «Sapir» بأن اللغة نشاط يتنوع بلا حدود يمكن تعيينها[١].

فإن وجهة نظر تشومسكى: «Chomsky» على عكس ذلك، حيث يقرر بأنه «وبصـورة أكثر دقـة لا يمكن أن تتنوع اللغـة الإنسانيـة بلا حدود، ولا يمكن تعيينها، ولو أنه قـد يكون صحيحًا أنها تتباين بصـورة لا نهائية، فهو يرى بأن النحو الكلى يسمح بتنوع لا نهائى، لما يمكن من اللغات (أو بتنوع غير نهائى فى أكـثر من الوجوه التافهة بنيويًا)، أى دونمـا حدود على المعجم مثـلاً، أو بتنوع مـحدود، ويرى تشومسكى أن وجـهة نظر كل مـن: جوز ويتنى وسابيـر، لا تكاد تكون قد قصدت حـرفيًا، إلا أنها تعبـر عن اندفاع نسبى، شوه من سمعة دراسة النحو الكلى[٢].

أمـا علماء نظرية المـلامح الممـيـزة فى الفونولوجـيا، فـإنها تعـد من الإسهـامات الجـديرة فى النحـو الكلى، وهى نظرية فى الدراسات اللغـوية التقليدية، أثرت تأثيراً كبيراً على الدراسات البنيوية[٣].

تفتـرض هذه النظرية وجود قائـمة من العناصر الصـغرى «Atomic de-

---

(١) انظر فى ذلك، كتاب: اللغة والمسئولية وكذا: E. Sapir, Language, p. 16.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ٧٩.. وقد ذكر المترجم عبارة: Boasian Vew على أنها: وجهة النظر البوسية!.

(٣) المعرفة اللغوية ٨٠.

mentss» يمكن أن تؤخذ منها الأنظمة الفونولوجية، مع عديد من القوانين العامة، وعلاقات التضمن التي تحكم هذا الاختيار، وكان من المفترض بصورة عامة أن أفكاراً، كالموضوع Topic والمحمول «Comment» أو الفاعل (المسند إليه) «Subject» والخبر/ الفعل/ المسند) «Predicate» هي خصائص عالمية للغة[١].

كما قام جرينبرج «J, Greenberg» وآخرون ببحوث هامة في الأنظمة اللغوية العالمية، التي أدت إلى أحكام موحدة، ومن أمثلتها: أن اللغة إذا كان نظامها التركيبي يتألف من الفاعل ثم المفعول ثم الفعل، فإنها تميل إلى امتلاك حروف الجر اللاحقة «Postpositons» بدلاً من حروف الجر «Prepositions».

لقد كانت فكرة الاهتمام باللغة المبنية داخليًا «Internalized» موجودة عند يسبرسن «O, Jesperson» الذي كان يؤمن بأن ثمة فكرة عن البنية في عقل المتكلم، وهي فكرة محددة، توجه المتكلم في صياغة جمله، وبخاصة التراكيب الحرة «Free expressions».

ويذكر تشومسكي أن مفهوم البنية هذا «Nation of Structure» هو ما يطلق عليه: اللغة المبنية داخليًا[٢].

فاللغة في إطار هذا المفهوم، تعد عنصراً من عناصر عقل الإنسان، الذي يعرف اللغة، والنحو في هذا الإطار، يعد هو الآخر نظرية عن اللغة المبنية داخليًا وقضايا النحو، هي قضايا نظرية العقل، إنها قضايا حول بنى الدماغ/

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٨٠.

(٢) المعرفة اللغوية ٨٠.

الذكـــاء «Brain» تم تحديدها فى مســتوى معين من التـجريد عن الآليات. وهذه البنى أشياء محددة فى العالم بخصائصها المحددة أيضًا[١].

ويفهم النحو الكلى حينئذ على أنه نظرية اللغات الإنسانية المبنية داخليًا، على أنه نظام من القيود مســتقى من الموهبة البيولوجيــة الإنسانية التى تحدد هوية اللغات المـبنية داخليًا التى يمكن الوصـول إليها إنســانيًا تحت الظروف العادية.

فالنحو الكلــى على هذا الأساس، هو تحديد للمبادىء الـفطرية المحددة بيولوجيًا، التى تؤلف مكونًا واحـدًا من مكونات العقل الإنسانى، وهو ملكة اللغة[٢].

ثمة اخـتلاف بين مفـهوم: «ملكة اللغــة» ومفهــوم: «معرفــة اللغة» التى ذكرها تشــو مسكى فى كـتابة: «مظاهر النظرية الـنحوية» لقد كـان مفــهوم: «المعرفة اللغوية» يتمـثل فيما أطلق عليه: القدرة Competence أو مـا يطلق عليــه: القدرة اللغــوية «Linguistic Competence»[٣] ومـعناها قـريب من المعرفة اللغــوية اللتى يحصلها المرء عندما يعرف لغـته، أو نحو اللغة الذى سيطر عليه المتكلم وبناه داخله على حد تعبير تشومسكى.

أما مفهوم ملكة اللغة، فإنه يتعلق بــالمبادىء الفطرية المحددة بيولوجيا، أو المساعدة على اكتسـاب اللغة.

فملكة اللغة، نظام مـتميز للعقل/ الدماغ، له حالة أوليــة (الحالة صفر)

(١) المعرفة اللغوية ٨١.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ٨٢ - ٨٣.

(3) Chomsky: Aspects of the theory of syntax, p 3, 8, 10, 15, 18, 1965.

So يشترك فيـها البشر جيمعا، ويخـتصون بها جميعًا، فـيما يبدو بالنظر إلى الوجوه الأساسية، وإذا ما توفرت لهـذه الملكة التجربة الملائمة، انتقلت من الحالة الأولية So إلى نوع الحالة المستقرة Ss ثابت نسبيًا، تتعرض لتعديل هامشي فقط (كاكتساب مواد معجمـية جديدة مثلاً) وتتضمن الحالة المحصلة لغة مبنية داخليًا (فهي حالة امتلاك أو معرفة لغة خاصة مبنية داخليًا).

والنحو الكلي حينئذ، هو نظرية عن الحالة الأولية So.

والأنحاء الخاصة، هو نظرية عن اللغات المتنوعة المبنية داخليًا[1].

واللغات من خلال تصـورها لغة مجسدة، ليست من مـوضوعات العالم الحقيقي، ولكنها أشـياء مصطنعة واعتباطية نوعًا مـا، وربما لا تكون أبنيتها مثيرة.

وفي المقـابل، فإن الحالة المسـتقرة للمعـرفة المحصلة والحـالة الأولية عنصران حقيقـيان لعقول/ أدمغة خاصة، وجهـان من العالم الطبيعي، حيث تفهم الحالات العقلية، وصور التـمثيل، على أنها ذات نظام كودي في المخ (Encoded) بصورة ما.

إن التحول من المـفهوم الفني للغة المجسدة، إلى المفهـوم الفني للغة المبنية داخليًا هو تحول نحو الصواب والواقعية من ناحيتين:

١- هو تحول صـوب دراسة مـوضوع مـادي، بدلاً من بنية اصطناعـية (Artifical Structure).

٢- هو تحول صـوب ما نقـصده في الحـقيـقة من كلمة الـلغة، أو من

---

(١) انظر: المعرفة اللغوية ١٠٠.

التركـيب: «معرفـة اللغة» في الاسـتخدام المنهـجي (مجرديـن من العناصر الاجتماعية والغائية المعيارية).

ولعل من المهم في هذا الإطار أن نعرف، أن دراسـة لغة ما، قد تزودنا بأدلة حاسمـة، تتعلق ببنية لغة أخـرى غيرها، وذلك في حالة إذا ما اسـتمر قبولنا الافتـراض المعقول القائل بأن البـشر يشتركون جميـعًا في القدرة على اكتـساب اللغة، وهو موضوع النحـو الكلي، وقد ضرب لنا تشومسكي مثالاً، بدراسة الحالة الأولية للغة الإنجليزية واللغة اليابانية[١].

فقد أسهم هذا التحول، نحـو التأويل العقلي في دراسة اللغة، أسهـم في تطوير العلوم الإدراكية المعاصرة، وإلى احتواء العلوم الطبيعية لدراسة اللغة، كما أسهم هذا التحول إلى دراسة أنظمة الحوسبة **Computation**، والتمـثيل العقلي، وقد أدى ذلك إلى ظهـور عديد من القضايا، يرتبط بعضهـا بقانونية هذا التحرك أو بحدوده الصحيحة[١].

(١) [illegible] اللغوية ١٠١ وما بعدها

معايير التغيير في نظرية النحو الكلي والتراكيب العربية

أولاً: مبدأ الإسقاط:

ينص هذا المبدأ على أن الأبنية المعجمية، يجب أن تمثل مقوليًا «Catg orially» في كل مستوى تركيبي[١].

وقد أسهم هذا المبدأ في الاستغناء عن قواعد بنية العبارة Pharse Struc- ture كلية باستثناء بعض الخصوصيات في كل لغة على حدة، في حالة إذا ما كانت المكملات والظروف Adjuncts، تحدد عن طريق المبادىء العامة، عندما تتعين معايير التغيير (البارامتيرات) كمعيار الصدر أولاً، أو الصدر أخيراً[٢]، ونتيجة لهذا المبدأ، فإنه إذا ما تصور وجود عنصر في موقع معين، فإنه حينئذ في مكان ما في التمثيل التركيبي، إما كمقولة ظاهرة، يعبر عنها صوتيًا، وإما كمقولة فارغة، لا يتحدد لها أي شكل صوتي. (وإن كان وجودها يؤثر على الشكل الصوتي) ويمكننا التمثيل لذلك في اللغة العربية بالمثالين الآتيين:

١- الرجل الذي (قابلته) حيث الضمير: الهاء، في المركب الفعلي: قابلته، يحتل موقع المفعول به، باعتباره ضميراً ظاهراً (مقولة ظاهرة، يعبر عنها صوتيًا).

---

(١) المعرفة اللغوية ١٧٠.

(٢) المعرفة اللغوية ١٧٠.

٢- الرجل الـذى (رأيت ض)[1] حيث يعبـر الأثر: ض: عن الموقع: مفعول به (مقولة فارغة، لا يعبر عنها صوتيًا).

هذا السلوك التركيبى، مسموح، به فى التنظيم التركيبى لجملة الصلة فى اللغة العربية، حـيث يعبر عن العائد فى جملة الصلة، إما بـالضـمير الظاهر، كما هو الحال فى المثال الأول، وإما بالضمير المستتر (المقولة الفارغة) كما هو الحال فى المثال الثانى.

يقول ابن مالك فى ألفيته:

إن يســـتطل وصل، وإن لـم يســـتطل

فـــالحـــذف نزر وأبـوا أن يختـــزل

إن صلـح البـــــاقى لوصـل مكـمل

والحـــذف عندهـم كـثـــيــر منـجلى

فى عـــائد مـــتـــصل إن انتـــصب

بفـــعل أو وصف كـــمن نرجـــو يهب

ويعلق ابن عقيل على ذلك بقوله:

وشرط جواز حذف العائد (المنصوب) أن يكون متصلاً منصوبًا بفعل تام أو بوصف نحو: جاء الذى ضربته، والذى أنا معطيكه درهم.

فيجـوز حذف الهاء من: ضـربته، فتقول: جاء الذى ضـربت ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾ (سورة المدثر: ١١) وقوله تعالى: ﴿أَهَـٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ (سورة الفرقان: ٤١) ومنه قول الشاعر: (البسيط)

(١) ض = رمز فراغى يدل على الضمير المستتر، فى المركب الفعلى: رأيت، وهو: الهاء.

ما الله موليك فضل فاحمدنه به

فما لدى غيره نفع ولا ضرر

تقديره: الذى الله موليكه فضل، فحذفت الهاء[١].

ويذكر تشومسكى أن من خصائص الأجناس الفارغة أنها لا تتطلب أن تكون المقولة الفارغة (e) فى هذه الحالة متغيرا يقيده رابط يشغل الموقع الأول للجملة، أى بحيث أن يكون هناك بالإضافة إلى هذه المقولة مقولة أخرى فارغة، مثال ذلك:

التركيب الاسمى للمفعول المقدم الآتى، تدل الرموز الفراغية الآتية على:

- الرمز: أ يدل على المركب الاسمى.
- الرمز: ض، يدل على الضمير المستتر، الذى ليست له صورة صوتية.
- الرمز: ض م، يدل على ضمير الموصول، مثل: الذى - التى الذين... إلخ.

١- محمدًا رأيت أ.

ويصبح التركيب السالف على النحو الآتى:

٢- محمد ض م رأيت ض

حيث يكون الرمز: (ض م) ضمير موصول، رابطًا فارغ المقولة، يقيده المقولة: (ض) الضمير المستتر.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ١/ ٩٨ وما بعدها، وكذا: الكتاب ١/ ٢٠٧، ٢٧١، ٢/ ١٠٧.

وينص تعـديل طفيف على مـبدأ الربط، وهو: يجب أن يكون المـتغير مربوطًا بقوة «وذلك من خلال الأمثلة الإنجليزية، ففى المثال الآتى:

- The man x such that (I saw x)

حيث ينص التـعديل هنا على أن التعـبير الإحالى، وبخـاصة المتغـير، يجب أن يكون حراً مشاركيا، والمتغير فى البنية:

- The man {o (I (vp saw e))}

ليس حراً مشـاركيًا، وذلك لأنه مقـيد مشاركيًـا عن طريق الكلمة: The man.

ويبدو التـعديل واضـحًا فى أن المبـدأ القائل: يجب أن يكون التـعبـير الإحالى حراً).

يتوسع ويصبح: (يجب أن يكون التعبير الإحـالى حراً مشاركيًا فى مجال رابطه)(١).

كما استحدثت النظرية توظيفًا جيداً لـلمعجم، وفيما يلى نقدم عرضًا لما يقدمه المعـجم فى إطار التطور فى مرحلة امتداد النظرية الأكثـر توسعًا على النحو الآتى(٢):

أولاً: يقدم المعجم لكل عـنصر معجمى صورته الفونولوجـية المجردة، وما يمكن أن يرتبط بها من خصائص دلالية، مثل: الخصائص الانتقائية Se-lectional oroparties الخاصـة بصدور التراكـيب، وهى الأسماء والأفـعال والصفات والأدوات (حروف الجر أو حروف الجـر اللاحقة) وذلك بالاعتماد

(١) انظر: المعرفة اللغوية ١٧٢ - ١٧٣.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ١٧٦ - ١٧٧ مظاهر النظرية النحوية ١٨٥ - ١٨٦، ١٩١.

على الكيفية التـى تتحدد بها فى اللغة معايير التغيير (البارامـترات) الخاصة بالترتيب بين الصـدر وتكملته، فالمدخل الخاص بالكلمة: Hit «يضـرب» مثلاً، سوف يحـدد أنهـا تأخـذ تكملة دورها الدلالي: «متلقي الحدث «Recipient of action» متأثر Patient! وأن لفاعلها الدور الدلالى: «موجد» الذى ربما يتحدد تركيبيا.

كما يحـدد المدخل المعجـمى للكلمة: «Persuade» (أقنع) أن تأخـذ تكملتين:

١- غاية الحدث: أو ما يمكن تسمـيته: التكملة التي لها دور دلالي عام يسمي: الهدف «Gool».

٢- قضـية: Proposition وأن المركب الذى يـكون الفعل: Persuade صدره سوف ينسب دور الموجد إلي الفاعل.

وتسمي هذه الخصائص بالانتقاء الدلالى Semantic selection التى تقوم بانتقاءات دلالية مناسبة أخري.

أما الانتقـاء المقولي: Categorial Selection فليس من الضـروري أن يتحدد في المعجم، وذلـك لأنه من قبيل الحشو: Redundant ويكتـفى من ثم بالانتقاء الدلالي.

وحول الأفعال الثلاثة الآتية: ask يسأل Wonder تساءل Care يهتم، التي تنتقي دلاليًا قضية استفهامية، يعلق تشومسكي على ماذكره: بيستسكي، حول صور التناقض الدلالى للأفعـال السابقة، بأن الإجـابة تكمن فى نظرية الحالة، فـالفعل: ask، خلافـا للفعلين: Care, Wonder فعل متـعد يحدد حالة المفعولية.

ويعلق تشومسكى على الأمثلة الثلاثة، التى أوردها للأفعال الثلاثة وهى:

١- سئل عن الوقت　　　1- it was asked what time it is

ويبنى نظيرها العربى، كما هو الحال فى الإنجليزية إلى المجهول.

٢- تسوئل عن الوقت　　　2- it was wonder what time it is

لا يبنى نظيرها العربى إلى المجهول

٣- اهتم بالوقت.　　　3- it was cared what time it is

يبنى نظيرها العربى إلى المجهول.

ويعلق تشومسكى بأن هذه النتائج تصدر عن حقيقة أن صياغة المبنى للمجهول فى اللغة الإنجليزية (وليس فى لغات أخرى غيرها كالألمانية) مقصورة على الأفعال المتعدية، ومن ثم فالصياغة مقصورة هنا على الفعل: ask لا الفعلين Care, Wonder[١].

ويبدو أن تشومسكى لا يعد ما يتعدى بحروف الجر، من قبيل الأفعال المتعدية، فما يبنى للمجهول فى الإنجليزية - فى رأيه - هى الأفعال المتعدية إلى مركبات اسمية فقط، كالفعل: ask وأن ما لا يبنى للمجهول فى الإنجليزية هى الأفعال المتعدية إلى جملة، وسماها الأفعال اللازمة، كالفعل: Wonder والأفعال المتعدية بحروف الجر، كالفعل: Care[٢].

والواقع أن ثمة أفعالاً فى اللغة الإنجليزية، كما هو الحال فى اللغة العربية تتعدى بالجار والمجرور، وتبنى للمجهول أيضًا، ومثالها:

---

(١) المعرفة اللغوية ١٧٩.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ١٧٩ حاشية ١٤١.

١- ضحك على: وتبنى للمجهول في العربية أيضًا. = 1- Laught at

٢- اعتمد على: وتبنى للمجهول فى العربية أيضًا. = 2- rely upon

ويطلق تشومسكى على هذه الظاهرة: البناء الكاذب للمجهول[1].

أما البناء التركيبى فى اللغة العربية، فإنه يسمح بأن تبنى الأفعال اللازمة إلى المجهول، ويأتى نائب الفاعل مجرورا[٢]. ويقول ابن مالك فى ألفيته:

مقابل من ظرف أو من مصدر
أو حرف جر بنيابه حرى

ويشرح ابن عقيل بقوله:

أنه إذا لم يوجد المفعول به، أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه، وشرط فى كل واحد منها أن يكون قابلاً للنيابة، أى صالحًا لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة: كالظرف الذى لا يتصرف، والمراد به، مالزم النصب على الظرفية نحو: «سحر» إذا أريد به سحر يوم بعينه، ونحو: «عندك» ولا «ركب سحر» لئلا تخرجهما عما استقرلهما فى لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التى لا تتصرف نحو: «معاذ الله» فلا يجوز رفع «معاذ الله» لما تقدم فى الظرف، وكذلك مالا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور، فلا نقول: سير وقت، ولا: ضرب ضرب، ولا: جلس فى الدار لأنه لا فائدة فى ذلك.

---

(1) N, Chomsky: Aspects of the Theory of syntax, p.p 105, 106.

(٢) الكتاب ١/ ١٤٤ وما بعدها، ١/ ٢٢٣ وما بعدها.

ومثـال القابل من كل منهـا قولك: سير يوم الجمـعة، وضـرب ضرب شديد، ومر بزيد[١] والأمثلة التى ذكرها ابن عقيل، إنما تعتمد على الانتقاء الدلالى فى تحديد دورها التركيبى، حيـث لم يؤد الانتقاء المقولى إلى حسم دورها التركيبى، وإنما هو فقط من قبيل الحشو، الذى ذكره تشومسكى.

وفى ضوء التعديل السالف، المتمـثل فى التخلص من الانتقاء المقولى، وقواعد بنية العبارة، وتقليص دور القواعد التحويلية، وتقليص الاعتماد على البنـية العـميقة، فـقد استحدثت مـجموعة من القـيود المفروضـة على صور التمثيل التركيبى المختلفة، وهذه القيود هى:

أولا: الإجازة:

إن صور التمثيل التركيبى، التى تظهر فى المستويات المختلفة، هى التى تسقطها الخصـائص الدلالية للعناصر المعجميـة، بحيث تتطابق مع المبادىء المتنوعة للنحو الكلى بقائمة معايير التـغيير الخاصة بها. فكل عنصر يظهر فى بنية صحيحـة الصياغة، يجب أن يجاز Liconsed بطريقة مـا ضمن عدد محدود من الطرق المتاحة[٢].

وينبغى للإجازة أن تتضمن ما يلى[٣]:

(١) شرح ابن عـقيل على ألفيـة ابن مالك ١/ ٦٦ - ٦٧ وانظر تفـصيلات حـول وجود مفـعول به ومصدر وظرف وجار ومـجرور بعد الفعل المبنى للمجهـول، فهل يتعين إقامة المفـعول به مقام الفاعل أو لا يجـوز إقامة غيـر مقامـه مع وجوده.. ومذهب العلمـاء فى ذلك انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٦٧ وما بعدها.

(٢) المعرفة اللغوية ١٨٥

(٣) انظر: المعرفة اللغوية ١٨٦ - ١٨٧.

١- الرابط يجاز بارتباطه بمتغير، لا يبعد عنه أكثر مما ينبغى Too dis-tant وذلك فى معنى تجريدى محدد تمامًا.

٢- المتغير يجب أن يتقيد بقوة.

٣- يجب أن يتطابق الاعتماد الإحالى، اعتماد الضمائر وما يشبهها على المراجع فى مدلولاتها، مع شروط نظرية الربط.

٤- كل تكملة للصدر يجب أن تنتقى دلاليًا بواسطته.

٥- العنصر الذى يحدد الأدوار الدلالية، يجب أن يتوفر له ما يأخذ هذه الأدوار فى مواقع تركيبية ملائمة، مثال ذلك: الفعل Hit.

يجب أن يكون له مفعول به (منتقى دلاليا) حتى يأخذ دور المتأثر أو المسند Predicate والمركب الفعلى ـ بخاصة ـ ينبغى أن يكون له فاعل، حيث تتحدد الفكرة تركيبيا.

٦- العنصر الذى يتطلب دورًا دلاليًا، يجب أن ينسب إليه هذا الدور، حيث تتحدد هذه البنية عن طريق وظيفته النحوية (فاعل ـ مفعول به... إلى آخره) وعن طريق الخصائص المعجمية للصدر، لأن الوظائف النحوية يعبر عنها فى صورة تركيبية.

وتسمى الخصائص الدلالية التى تحددها الصدور: الأدوار المحورية.

هذه الشروط التى يجب أن يتضمنها قيد الإجازة، تماثل نظائرها التى اشترطها العلماء العرب من أمور ينبغى أن تتوفر للروابط، فى قيامها بعملية الربط بين أشكال الجمل والتراكيب العربية.

فثمة قواعد، حددها العلماء، ينبغي أن تكون عليها صيغ اللغة وأبنيتها، لتؤدي دوراً دلالياً بعينه[١].

ثانياً: معيار الثيتا:

وهو يشير إلى القيود المفروضة على التحديد الملائم للأدوار المحورية والمركبات الاسمية، التي تتطلب أدواراً محورية، مثل: (The man, john) وهي مشاركات arguments وتتضمن المركبات الاسمية التي ليست بمشاركات، أي العناصر الحشو التي من قبيل الكلمة: «There» في المثال:

- There is a man in the room

ومما ينبغي ملاحظته أن الأدوار المحورية تنسب فقط إلى العناصر التي في «مواقع المشاركات» وهي تسمي أيضًا بمواقع المحاور «B Positions».

وتشغل تكملات الصدر مواقع المحاور دائمًا، وذلك كالمثال السابق، فكلمة There هي فاعل ليس بمشارك، وهو مركب اسمي في موقع من مواقع المشاركات، لا من مواقع المحاور[٢].

---

(١) انظر. الخصائص ٢/ ١٥٢.

حيث يقول ابن جني: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف قد نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول والاعتراف بصحته، قال الخليل: «كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا، فقالوا: صر، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر، وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان، أنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: الغليان والغثيان.. ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ماحدا ومنهاج ما مثلا، وذلك أنك تجد في المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو الزعزعة والقلقلة والقعقعة.. «ووجدت أنا أن: الفعلي، في المصادر والصفات، إنما تأتي للسرعة، نحو: البشكي والجمزي..».

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ١٨٦ - ١٨٧.

بالنسبة للغة العربية، فإن مواقع المحاور، تختلف باختلاف نوع الجملة، فهناك مواقع للمحور في الجملة الفعلية، تختلف عن مواقع في الجملة الاسمية، وتختلف ـ كذلك ـ بالنسبة للجملة الرابطية، كما أن هناك وظائف نحوية لهذه المواقع المحورية(١).

ومن المعلوم أن المحور، يعد وظيفة تداولية، تسند إلى حد يشكل جزءًا من الجمل، وهذا الحد يمثل الهدف الرئيسي من حديث الجملة في مقام معين، ويمكن التمثيل لذلك بالأمثلة التالية:

(أ) متى سافر زيد؟ ـ سافر زيد البارحة.

(ب) من قابل زيدًا؟ ـ قابل زيدًا خالد.

(جـ) ماذا أعطيت زيدًا؟ ـ أعطيت زيدًا كتابًا.

يتضح من خلال الأمثلة السابقة، أن وظيفة المحور، تسند إلى كل من المركب الاسمي: الفاعل، والمركب الاسمي المفعول به ـ إلا أن إسناده إلى المركب: الفاعل أكثر بسبب اشتراكهما في خصائص معينة وهي:

١- أن كلاً منهما يعدان نقطة انطلاق Point of depatare داخل الجملة، فالفاعل يتقدم نقطة انطلاق بالنسبة للوجهة المعتمدة، في تقديم الواقعة الدال عليه المحمول، والمحور نقطة انطلاق بالنسبة للحديث.

٢- أن كلاً منهما ينزع إلى احتلال موقع من المواقع في بداية الجمل، فالفاعل يتقدم على المكونات الأخرى، بما فيها الفعل في بعض اللغات،

---

(١) انظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ٧٨ - ١٠٩.

باعتباره المنظور الأول لـلوجهة، أما المحور، فينزع إلى احـتلال أحد مواقع الصدر في الجمل، باعتباره حاملاً لمعلومة given[١].

لكن النظام القائم على الترتيب: فعل فاعل مـفعول، ليس ثابتًا فى اللغة العربية في جميع أحوال التراكيب، حيث يمكن أن يفصل بين الفعل والفاعل بمكون آخر، كالمفعول، أو بمكون من المكونات التى لا وظيفة تركيبية لها، كـالمكونات التى تـحمـل دورًا دلاليًـا، كالـزمان والـمكان والحـال والعلة والمصاحبـة، وغير ذلك.. وقد ورد مثل ذلك فى أمثلة النـحاة واللغويين، ولعل ما ذكره الجرجاني، عند حديثه عن التقديم والتأخير، تمثل ذلك، فهو يقـول: «واعلم أن من الخطأ أن يقـسم الأمـر في تقـديم الشيء وتأخـيـره قسمـين: فيجعل مفيدًا فى بعض الكلام، وغير مفـيد فى بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخـرى بأنه توسعـة على الشاعـر والكاتب، حتى تطـرد لهذا قوافيه، ولـذلك سجعه، ذلك لأن من البعيـد أن يكون فى جملة النظم، ما يدل تارة، ولا يدل تارة أخرى، فمتى ثبت فى تـقديم المفـعول مـثلاً على الفعل فى كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة، لا تكون الفائدة مع التأخير، فقـد وجب أن تكون تلك قـضية فى كل شـىء وكل حال، ومن سبـيل من يجعل التقديم، وترك التقديـم سواء أن يدعى أنه كذلك فى عموم الأحوال، فأما أن يجعلـه بين بين، فيزعم أنه للفائدة في بعضهـا، وللتصرف فى اللفظ من غير معنى في بعض مما ينبغى أن يرغب عن القول به»[٢].

(١) انظر تفصيلات أخرى حول رأى ديك فى تطور اللغات ذات البنية الرئـيسية: فعل فاعل مفعول، إلى لغات ذات البنية: فاعل فعل مفعول، باعتبار أن وظيفة المحور تخوّل تحول المكون المسندة إليه احتلال صدر الجمل، دراسات فى نحو اللغة العربية ٤٣ وما بعدها.

(٢) دلائل الإعجاز ١١٠ - ١١١.

ويقدم الجرجاني ما ذكره سيبويه، في إرجاع تقديم المفعول على الفاعل إلى العناية والاهتمام بقوله: «قال صاحب الكتاب، وهو يذكر الفاعل والمفعول: وكأنهم يقدمون الذى بيانه أهم، وهم بشأنه أغنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم»[1] ولم يذكر مثالاً، وقال النحويون: إن معنى ذلك، أنه قد يكون من أغراض الناس فى فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم عن حالهم فى حال الخارجى، يخرج فيعيث ويفسد، ويكثر به الأذى، أنهم يريدون قتله، ولا يبالون، من كان القتل منه، فإذا قتل، وأراد مريد الإخبار بذلك، بأنه يقدم ذكر الخارجي، فيقول: قتل الخارجي زيد، ولا يقول: قتل زيد الخارجي، لأنه يعلم من حالهم أن الذى هم متوقعون له، ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي[2].

ويفهم من النص الأول أن للتقديم أيا كان دلالة، بيد أنه ليس هناك تقديم مفيد، وآخر غير مفيد، وإنما هو أمر تقتضيه ضرورات النص، شعرا كان أم نثرا.

ويفهم من النص الثانى، أن المفعول يتقدم على الفاعل، حين يراد الاهتمام أو العناية وقد حدد ذلك الجرجانى بقوله: «بأنه يقدم ذكر الخارجي.. لأنه يعلم من حالهم أن الذى هم متوقعون له.. «وأن ذلك هو المهتم به أو المعنى به، ومن ثم فإن المفهوم الذى يقابل الاهتمام فى مثل ذلك، هو مفهوم الوظيفة التداولية: البؤرة.

---

(١) الكتاب ١/ ١٤ - ١٥.

(٢) دلائل الإعجاز ١٠٧ وما بعدها.

ويرى أحد الباحثين أن الوظيفة التداولية التي يحملها المكون المتوسط بين الفاعل وفعله، هي وظيفة المحور، حيث يقول بأن الوظيفة التداولية: المحور، يمكن أن تسند إلى أي مكون من مكونات الجملة، إذا كان مستوفيًا للشروط، غير أن للمكون الفاعل الأسبقية في أخذ هذه الوظيفة(١).

ثالثًا: التهيؤ:

يكون العنصر متهيئًا Visible للوسم المحوري فقط، إذا ما تحددت له «حالة» وذلك على حد افتراض: آون.

وطبقًا لقيد التهيؤ Visible condition لا يمكن للمركب الاسمي أن يأخذ دورًا محوريًا إلا إذا كان يشغل موقعًا، تحدد له حالة، أو إذا كان مرتبطًا بمثل هذا الموقع، كما في المثال: There is aman in the room -

ويؤدي قيد التهيؤ إلى نفس النتيجة للمشاركات المعجمية، كالكلمتين The - man, john فالمشارك المعجمي يجب أن يكون حالة، وإلا فلن يأخذ دورًا من أدوار المحور، ولن يجار، ويترتب بالمثل على قيد التهيؤ، وجوب أن تكون هناك حالة للعنصر الحشوي المرتبط بمشارك غير موسوم الحالة، فالمشارك يجب أن تكون له حالة، تحول إليه عن طريق هذا العنصر المرتبط به، إذا ما كان له أن يأخذ دورًا من أدوار المحور.. ولذلك يجب أن يكون العنصر الحشوي في موقع موسوم الحالة، ولذلك يجب أن يكون هناك حالة رفع Raising في موقع الفاعل غير الموسوم الحالة في الجملة الرئيسية(٢) كما في الجملتين:

---

(١) انظر تفصيلات ذلك في: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ٧٣ - ٧٧.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ١٨٧ - ١٨٨.

1- There Seems to be aman in the room

وترجمتها: يبدو أن هناك رجلاً في الحجرة.

2- There Seems to be men in the room.

وترجمتها: يبدو أن هناك رجالاً في الحجرة.

ولا يمكن أن يكون لدينا جمل كالجملة:

-There to be aman in the room.

بل يجب أن يكون لدينا بالأخرى.. for there to be حيث نتلقى الكلمة: there حالة من حرف الجر: for ثم تنقلها إلى المشارك: aman الذى يصبح جاهزاً الآن للوسم المحورى[١].

مبدأ التأويل الشامل: «Aprinciple of full Interpreation».

يتطلب مبدأ التأويل الشامل وجوب أن يؤول تأويلاً ملائماً، كل عنصر من عناصر المستوى: الشكل الصوتى، والشكل المنطقى، اللذين يؤخذان على أنهما الحد المشترك بين علم التركيب بمعناه الواسع، وأنظمة استخدام اللغة، أي يتطلب أن يجاز العنصر بالمعنى الذى سبق إيضاحه، فلا يمكن أن يتجاهل ـ تماماً ـ أى عنصر من العناصر[٢].

ففى المستوى: الشكل الصوتى:

يجب أن يجاز كل عنصر صوتى عن طريق لون من التأويل المادى، فالكلمة: book مثلاً، تتمتع بالتمثيل الصوتى: buk ولا يمكن أن تمثل بالصورة: fburk حيث تتجاهل كلية العنصرين: (f, r) وقد يكون ممكنا ـ

(١) المعرفة اللغوية ١٨٨.

(٢) المعرفة اللغوية ٩٣.

فقط ـ إذا ما كانت هناك قواعد خاصة، أو مبادئ تحذف هذين العنصرين[١].

فاللغة إذن في ضوء التأويل الشامل، ينبغي أن تحدد لكل تعبير بنية، هي البنية التي ينبغي أن تساوي جميع صور التمثيل المختلفة، وهذه الصور هي، صورة التمثيل في مستويات:

١- البنية العميقة. ٢- البنية السطحية.

٣- الشكل الصوتي. ٤- الشكل المنطقي.

ويجب أن تترابط هذه الصور، بطريقة ملائمة مع البنية اللغوية، في شكل متابع لتطبيق قاعدة: انقل الألفا، أو بصورة أكثر اتساعًا، قاعدة: أثر في الألفا، بخصائصها المحددة.

ـ وينبغي أن تكون صور التمثيل الصوتي، نتيجة لتطبيق قواعد المورفولوجيا، والفونولوجيا، على صور التمثيل السطحي.

ـ وينبغي أن تكون صور التمثيل المنطقي، نتيجة لتطبيق قواعد مكون: الشكل المنطقي، التي قد تكون ثابتة، على صور التمثيل السطحي.

ـ أما صور التمثيل العميق، فإنها تفي بمطالب قيدين: أحدهما: شكلي، والآخر: دلالي.

١- القيد الشكلي: ينبغي أن تطابق صور التمثيل العميق، مع مبادئ نظرية السين البارية، فصور التمثيل في المستويات الأخرى، لا تتطابق

---

(١) المعرفة اللغوية ١٩٣، ومثال ذلك في العربية، كلمة: يس، حيث تمثل فونيميًا هكذا: yasin وتكتب صوتيًا هكذا: ياسين: Yāsin ولا تكتب صوتيًا هكذا: ياسمين: مثلاً Yāsamīn بإطالة العنصر الصوتي: الألف: ā وزيادة العنصر الصوتي الميم m وإطالة العنصر الصوتي: الياء ī.

بصورة عامة مع هذه المبادىء، فإذا ما نقل ـ مثلاً المركب **VP** إلى بداية الجملة، لتنشأ البنية: {VP (S..)} فسوف لا تتطابق هذه البنية مع نظرية السين البارية.

لكن هذه البنية السالفة الذكر في اللغة العربية، تعد من الأبنية التركيبية الصحيحة، بل إنها تمثل القسيم الثاني، الذي يطلق عليه: الجمل الفعلية، لأنواع الجمل في اللغة العربية، ومن ثم فإن قواعد التكوين الشكلي تسمح بذلك في اللغة العربية، ومن ثم وجب إحداث تعديل لقوانين نظرية السين البارية، لتتوامم وتوافق مع قواعد التكوين العربي، وينبغي على الباحثين الحذر في قبول مثل هذه القواعد!! حيث ينبغي التنويه بإمكانية وجودها ومن ثم قبولها.

٢- القيد الدلالي: ينبغي أن تكون صور التمثيل العميق، تمثيلاً خالصاً لبنية الثيتا بالمعنى الذي سبق إيضاحه، ويجب أن تفي صورتا التمثيل: المنطقي والصوتي بمطالب المبدأ العام: التأويل الشامل، وهو المبدأ الذي يتطلب وجوب أن يجاز كل عنصر بطريقة ملائمة.

يؤلف المستويان: المنطقي والصوتي، الحد المشترك بين ملكة اللغة والأنظمة الإدراكية الأخرى، وهكذا فالقيود المفروضة على هذين المستويين قيود خارجية external بمعنى ما.

ففي المستوى، الشكل الصوتي، فإن المطلوب بوجه عام أن يكون كل قطع Segment صوتي قابلاً للتأويل الصوتي، باستخدام مبدأ ثابت، غير جوهري external بالنسبة للغة الخاصة، والنحو الخاص.

وفي المستوى: الشكل المنطقي، فإنه ينبغي استخدام قيود الإجازة، مع التعبير عنها بشكل منظم، يرتبط بنظرية التأويل الدلالي، وبصورة أكثر اتساعًا، حيث يمكن أن نميز أولاً بين قيود الإجازة الخاصة بالإسقاطات القصوى maximal Projections، وتلك الخاصة بالإسقاطات غير القصوى: non maximal projections، التي تجاز بالنظر إلى الإسقاطات القصوى، التي تظهر ضمنها، أي إنها تجاز عن طريق نظرية السين البارية[1].

أما بالنسبة للإسقاطات القصوى، فإنه يتوقع وجوب أن يجاز خارجيًا ex-ternal كل تركيب، يشار إليه بالرمز a إما كمشارك أو أثر لمشارك، وإما كمسند أو ربط، فإذا ما كان a مشاركًا، وجب أن يتحدد له دور محوري. وإذا ما كان مسندًا وجب أن يحدد دورًا محوريًا، وإذا ما كان رابطًا، وجب أن يربط متغيرًا (هو فوق ذلك مشارك، وواجب الربط بقوة).

ومن ثم، فإن قيود الإجازة المفروضة على تمثيل المستوى: الشكل المنطقي، تشبه تلك المفروضة على صور تمثيل: الشكل الصوتي، فيما عدا أن عناصر الصور الأولى، أكثر تعقدًا، فالإسقاطات القصوى ذوات بنى داخلية، لاقطوع صوتية[2].

(١) انظر: المعرفة اللغوية ١٩٦.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ١٩٧.

أنماط من التراكيب اللغوية العربية في ضوء نظرية: النحو الكلي:

تحدثنا عن المبادىء والقوانين والأنظمة، التى أسهمت فى بناء نظرية: النحو الكلى، ويهمنا بعد إلقاء الضوء على مفاهيم هذه الأنظمة والمبادىء، ودورها الذى تسهم به فى تأسيس نظرية النحو الكلى، أن نقدم لهذه المبادىء والأنظمة من خلال الأنماط والنماذج اللغوية، فى كل من اللغة الإنجليزية، واللغة العربية، لنعرف إلى أى مدى يمكن تطبيق هذه المبادىء على التراكيب اللغوية العربية.

تتألف نظرية النحو الكلى من أنظمة فرعية متنوعة، هذه الأنظمة هى:

١- نظرية السين البارية.

٢- نظرية الربط.

٣- نظرية الحالة.

٤- نظرية الثيتا.

٥- نظرية الفصل

ـ **تعالج نظرية الفصل** قيود المحلية المفروضة على النقل، التى تعلل الحالات المعينة، يشتمل كل نظام من هذه الأنظمة، على مجموعة من المبادىء، مع درجة محددة من تنوع معيار التغيير، إلى جانب مجموعة المبادىء المهيمنة، كمبدأ الإسقاط، ومبدأ التأويل الشامل، ومبدأ الإجازة.

كما تلعب دوراً رئيسيًا على مدى هذه الأنظمة الفرعية، مجموعة معينة من المفاهيم كمفهوم المجال، وما يرتبط به من مفهومى: التحكم المكونى والعمل Government Command.

ويحـدد التفـاعل بين هذه الوحـدات moduees، المـتنوعـة، بنيـة كل مسلسل من العناصر String، أى صور تمثيله فى كل مستوى، فليست هناك قواعد لتراكيب خـاصة، كالجملة الاستفهاميـة، وتراكيب الموصول والجمل المبنيـة للمجـهول وتراكيب إعـلاء الموقع، بل ـ حـقا ـ هناك قـواعد على الإطلاق بالمعنى التقليدى لهذه الكلمة فى المناطق الرئيسية من مبحث النحو Syntax ويمكن التخلص بصورة خاصة من قواعد بنية العبارة إلى حد كبير، بل وربما التخلص منها بصورة كلية[١].

ففى المثال: Who was john Persuaded to visit?

وترجمته: من أقنع جون بزيارته؟

ينبغى أن يتركـز السؤال حول المعرفـة الخاصة، التى يجب أن يكتسبها الطفل، التى يصـبح قادراً على أن يحـدد للجملة الســابقة البنيـة التى يرتكز عليها تأويلها الدلالى واستخدامها، وبعبارة أخرى، بقدر ما تسهم ملكة اللغة فى فهم هذه الجـملة، ما الذى يجب أن يكون لدينا من معـرفة خاصة أكـثر مما هو متـضمن فى الحال الأولية: S، حتى يتحـقق هذا الغرض؟ وللإجابة عن هذا السؤال ينبغى الإحاطة بما يلى:

أولاً: يجب أن نعرف الخصـائص المعجميـة للكلمات، وإلا فلن نكون قادرين على فهم الجملة.

ثانيًـا: يجب أن نعـرف أن الفعل: Visit فعل متعد، ينتـقى دلاليًا مقولة تتحقق بصورة صحيحة، أى كمركب اسمى يقع مفعولاً به.

ففى الجملة العربية: استقبل بحفاوة وترحاب.

(١) انظر: المعرفة اللغوية ١٩٨.

يجب أن تعرف الخصائص المعجمية لكلمات الجملة السابقة: فالفعل: استقبل يفيد الطلب دلاليًا، والزيادة: صرفيًا، والبناء للمجهول: نحويًا.

كما تدل الصفتان: حفاوة، وترحاب، على ارتباطهما بالفاعل العاقل، أما في الجملة الإنجليزية:

فإنه بمقتضى نظرية السين البارية، يجب أن تقوم الكلمة: Visit بدور الصدر في مركب فعلي.

وأنه بمقتضى مبدأ الإسقاط، يجب أن يظهر مفعوله، المركب الاسمي في التمثيل التركيبي: Syntax.

وبما أنه ليس هناك مركب اسمي ظاهر فيجب أن يكون هذا المفعول مقولة فارغة.

من قيم معايير التغيير في نظرية السين البارية الخاصة بالإنجليزية، أنها من اللغات التي (يقع فيها الصدر أولاً) ولذا، فإن المفعول به يصبح على يمين الفعل: Visit.

لكي يجاز المسند: Visit يجب أن يكون له فاعل، وذلك لأن المسند والفاعل يشكلان جملة: S.

وبما أن الفاعل ليس ظاهريًا، فمن الواجب أن يكون مقولة أخرى فارغة[1] وبعد التقدم الذي شهدته النظرية، فإن استخدام المقولات الفارغة، قد أصبحت تمثل في صور التمثيل العقلية، بشكل تحدده نظرية الأثر الخاصة بقواعد النقل، ومبدأ الإسقاط، والمبادىء المتنوعة للإجازة.

---

(١) المعرفة اللغوية ١٩٩.

ثمة أدلة شبيهة بمقولات أخرى فارغة، تتطلبها مبادىء النحو الكلى منها:

المقولة الفارغة: الضم: «PRO» وهى تبدو فى أمثلة شيئًا بمتغير حر، وذلك مثل[1]

1- it is illegal (PRO to Vote twice)

وترجمته: ١- غير قانونى (التصويت مرتين)

2- John is too Subborn (PRO to talk to)

وترجمته: جون أعند من (أن يتحدث إليه).

أو شيئًا أشبه بضمير مقيد مثل:

3- John decided (PRO to Vote twice)

وترجمته: قرر جون (أن يصوت مرتين)

4- John is too Subborn (PRO to talk to Bill)

وترجمته: جون أعند من (أن يتحدث إلى بل)

يلاحظ من الترجمات العربية المناسبة، لهذه الجملة غير المستقلة فى اللغة الإنجليزية التى تتضمن الأبنية: س (أثر) الخاصة بها، ضمًا أشبه بالمتغير الحر، يمكن ترجمته على أنه مصدر صريح غاب فاعله، أو على أنها مصدر مؤول، عنصره الفعلي مبنى للمجهول، كما هو واضح من المثالين ١، ٢ اللذين ترجمتها:

١- غير قانونى (التصويت مرتبن)

٢- جون أعند من (أن يتحدث إليه)

ففاعل التصويت يمكن أن يكون أى شخص يحدده السياق الخارجى،

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٢١٧ - ٢١٨.

ومن ثم فإننا نعد الجملة: (غير قانونى تصويت المرء مرتين) مرادفة للجملة:

١- حيث إن كلمة المرء: فاعل المصدر الصريح، هى البديل المعجمى، لأى شخص يحدده السياق، مثل: محمد، إبراهيم، على... إلخ.

كما يمكن أن يكون ـ كذلك ـ فاعل كلمة: التحدث فى الجملة:

٢- كما هو واضح من قولنا: «جون أعند من أن يتحدث إليه/ إليه أحد، حيث إن الفاعل المستتر: «أنت» أو: الاسم: «أحد» يشيران إلى أى شخص يحدده السياق كذلك[١].

وأما ترجمة الجملة غير المستقلة، المتضمنة: «الضم» أشبه بضمير مقيد، فتتحقق بمقابل عربى هو: مصدر مؤول، عنصره الفعلى مبنى للمعلوم، يتصرف لما يقيد الضم، أى يكون الضم فاعلاً له يقيده مرجع سابق، كما فى المثال: ٣، ٤ وهما:

٣- قرر جون (أن يصوت مرتين).

٤- جون أعند من (أن يتحدث إلى بل).

حيث فاعلا الفعلين: «يصوت»، و «يتحدث» وهما ضمان مقيدان بكلمة: جون[٢].

ولعل ما ذكره ابن مالك فى الفيته بقوله[٣]:

---

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٢١٨ حاشية ١٨٦.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ٢١٨ حاشية ١٨٦.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ٢/ ٧١.

إن مـضـمـر اسم سـابق فـعـلاً شـغل
عنـه بنـصب لـفظـه أو المـــحـل
فـالســابق انصبـــه بفـعل أضـمـرا
حـتـمًـا مـوافق لمـا قـد أظهـرا

لعل هذا الفعل الذى أضمر على سبيل الحتم، كما ذكر، أى ليس له صورة لفظية ألبتـه، ولا تكون له بنـية صـوتيـة فى الكلام.. هذا الفـعل المضمر، الذى ليس له صورة صـوتية، هو ما يطلق عليه الـ: PRO الضـم لدى تشومسكى.

ويشرح ابن عقيل قول ابن مالك بقوله[١]:

«وقوله السـابق: انصبه.. إلى آخره»، معناه أنه إذا وجـد الاسم والفعل على الهيئـة المذكورة، فيجوز لك نصب الاسم السـابق، واختلف النحويون فى نصبه: فذهب النحويون إلى أن ناصبـه فعل مضمر وجوبًا، لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر ويكون الفعل المـضمر موافقًا فى المعنى لذلك المظهر وهذا يشمل مـا وافق لفظًا ومعنى ـ نحو قـولك: «زيدًا ضربته» إذ التـقدير: «ضربت زيدًا ضربته» وما وافق معنى دون لفظ، كقولك فى «زيدًا مررت به» إذ التقدير: «جاوزت زيدًا مررت به» وهذا ما ذكره ابن مالك.

أما المـذهب الكوفى، فإنه يقـول بأنه منصوب بالفـعل المذكـور بعده، وعلى هذا فلا يكون ذلك من مقولة الـ PRO الضم، إذ شرطها أن تكون بنية غير صوتية ويحدد ابن مالك حالة النصب بالحتم قائلا[٢]:

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٧٢.
(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٧٢.

والنصب حتم إن تلا السابق ما

يختص بالفعل، كإن وحيثما

ويشرح ابن عقيل هذا بقوله[١]:

«فأشار المصنف.. بقوله: «والنصب حتم.. إلى آخره» ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق، إذ وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأدوات الشرط، نحو: إن وحيثما، فنقول: «إن زيداً أكرمته أكرمك» و «حيثما زيداً تلقه فأكرمه «فيجيب نصب: «زيداً» في المثالين، فيما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ، إذ لا يقع بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها، فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء.

كقول النمر بن تولب: (الكامل)

لا تجزعي إن منفس أهلكته

فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

تقديره: «إن هلك منفس».

وهذا التقدير الذى ذكره ابن عقيل، يتفق مع مقوله الـ PRO المضم، حيث قدر فعلاً، ليس له صورة صوتية، هو الذى قام برفع المركب الاسمى: منفس[٢].

وأما مبدأ الإسقاط الذى يتطلب أن تمثل تكملات الصدر فى كل مستوى تركيبى: البنية العميقة، والبنية السطحية، والمستوى الشكلى المنطقى،

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٧٢ - ٧٣.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٧٢ - ٧٩، حيث يذكر أحوالاً عديدة تتحقق فى بعضها مقوله الـ PRO المضم.

وذلك بحيث يجب بوجه خاص أن تمثل المفاعيل: Object ولكن هذا المبدأ لا يقول شيئًا بخصوص ما يكون فاعلاً، وهكذا فإنه يميز بين ما يسميه إدوين ويليامز: «المشاركات الداخلية» «internal argument» والمشاركات الخارجية «external argument».

يتطلب مبدأ الإسقاط إذن وجوب أن يتحقق الأول تركيبًا، لكن لا يتطلب ذلك بالنسبة للثاني، على الرغم من أن هذه المشاركات الخارجية، يلزم وجودها كفاعلين للإسناد (إما كمشاركات أو كعناصر من قبيل الحشو).

ويؤلف هذان المبدآن، مبدأ الإسقاط، ويتطلب أن يكون للجمل فاعلون، وجود ما يطلق عليه: مبدأ الإسقاط الموسع «Principel extended projection»[١].

وفيما ترى روتشتاين أن عنصري مبدأ الإسقاط الموسع مترابطان في الحقيقة ارتباطًا دقيقًا، حيث يمكن أن ينظر إلى الصدر المعجمي على أنه وظيفة معجمية Lexical Function غير مشبعة Unsaturated أي: غير متحقق لها ما تريد (بالمعنى الفريجي Fregean تقريبًا) ما لم تزودنا بمشاركات ملائمة تفي بمطالب الأدوار المحورية التي يحددها[٢].

فإن تشومسكي يرى بأننا قد ننظر إلى الإسقاط الأقصى[٣] (بصرف النظر عن هذه العناصر، التي هي شبه إحالية، المركب الاسمي والجملة) على أنه

(١) المعرفة اللغوية ٢٢٠.

(٢) المعرفة اللغوية ٢٢٠.

(٣) الإسقاط الأقصى هنا معناه: الجملة فهي غير مشبعة تركيًا مالم تملك فاعلاً.
انظر: المعرفة اللغوية ٢٢٠ حاشية ١٨٨.

وظيفة تركيبية Syntatic function غير مشبعة، ما لم تزودنا بالفاعل الذى تسند إليه(١).

ومن ثم فإن مبدأ الإسقاط الموسع، يعد طريقة خاصة للتعبير عن المبدأ العام القائل بوجوب أن تشبع الوظائف كلها.

أما مونتالبيتى، فإنه يقدم نوعًا مختلفًا من الأدلة للقول بوجود: الضم PRO بخصائصة السالفة الذكر، وبين ضميرى خالص فارغ empty pure pronominal قد نسميه بالعنصر PRO، والقسيم الفارغ للضمائر المعجمية «Lexical Pronouns» ويظهر هذا العنصر، إما كعنصر حشو أو كفاعل لجملة ذات زمن tensed Clause مع دلالة إحالية محددة(٢).

وتعد الجمل المبنية للمجهول من الجمل التى لها موقع ضمنى غير متحقق، يحدد له الدور المحورى العادى، الذى يحدد للفاعل، وهو دور محورى قد ينقل إلى ما يرتبط به من تركيب الجار by.

وقد فطن لذلك العلماء العرب، حيث أطلق سيبويه على هذا البناء للمجهول مصطلح: «الفعل الذى لم يسم «فاعله» أى: الفاعل الضمنى(٣) غير متحقق! وهذا الفاعل الضمنى يطلق عليه «نائب الفاعل» يتحدد له دور محورى، وينقل هذا الدور ـ أيضًا ـ إلى الجار والمجرور فى اللغة العربية، وقد ذكر ذلك العلماء العرب(٤).

كما يصدق ـ أيضًا ـ على التراكيب المشتقة، كتراكيب التأسيم، ما أسلفناه فى تراكيب المبنى للمجهول، وتؤكد الأمثلة التالية ذلك:

1- The destruction of the city by barbarians.

---

(١) المعرفة اللغوية ٢٢٠.

(٢) المعرفة اللغوية ٢٣١.

(٣) الكتاب ١/ ٤٢.

(٤) الكتاب ١/ ٢٢٣.

وترجمتها: تدمير المدينة من الهمجيين.

2- The destruction of the city (PRO to prove apoint).

وترجمتها: تدمير المدينة (لإثبات وجهة النظر)

هذه الأمثلة، تشير إلى وجود فاعل ضمني، ولكنها أمثلة تختلف عن أمثلة المبنى للمجهول، وهنا من الممكن أن يوجد الفاعل فى موقع اسمى «nominal Position» لا فى موقع المحدد DET Position وذلك كعنصر أشبه بالضم(١).

= نقل الحال: «Case Transfer».

وهى عبارة عن الأزواج التى تتألف كل منها من عنصر حشوى ومشارك،

ففى المثال: - There is aman in the room

فإن الزوج (There - aman) يشبهان المؤلف من عنصر حشوى. ومشارك السلسلة فى أن عضوه الأول، يشغل موقعًا من المواقع الموسومة الحالة، وعضوه الثانى يشغل كذلك موقعا من مواقع التحديد المحورى.

وتنتقل حالة العنصر الأول إلى العنصر الأخير، الذى يصبح متهيئًا بذلك للوسم المحورى(٢).

لقد أعادت التعديلات والتطورات التى أحدثتها النظرية فى طورها الأخير، أعادت التفكير فى مشكلة الإعراب، وهى مشكلة تتمحور حول:

(١) المعرفة اللغوية ٢٣٤ وانظر: الكتاب ١/ ٢٢، ١/ ١٠٨، ١/ ١٧٥، ١٧٦ فى عمل اسم الفاعل وشروطه وكذا: ١/ ١٠٨ فى عمل اسم المفعول وشروطه.

وكذا: ١/ ١١٥ - ١١٦، ١/ ١٥٤، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣ فى عمل المصدر، وشروط هذا العمل فى عمل المصادر والمشتقات بأنواعها وكذا شرح ابن عقيل ٣/ ٦٨ وما بعدها.

(٢) المعرفة اللغوية ٢٣٤.

كيف تستخدم معرفة اللغة؟ ومن المعلوم، أن برامج الإعراب تقوم على القواعد بصورة نمطية، فالمعرب The parser يعكس ـ في الواقع ـ نظامًا ما للقواعد، ويسأل عن الكيفية التي يمكن أن تحدد بها هذه القواعد بنية مسلسل من العناصر يحلل كلمة كلمة[١].

إنه ينبغي ألا تؤسس المعربات Parsars، على القواعد إطلاقًا، بل ينبغي أن تؤسس بالأحرى عن الخصائص المعجمية Lexical Propetties ومبادىء النحو الكلي، التي تحدد الأبنية عن طريق هذه الخصائص[٢].

فالمعربات المؤسسة على القواعد، غير معقولة من نواح معينة:

ـ يتزايد تعقد الإعراب تزايدًا سريعًا كلما اتسعت القواعد.

ـ سوف تتطلب اللغات معربات مختلفة حق الاختلاف، إذا ما كانت هذه المعربات، مؤسسة على القواعد، وذلك لما يبدو من أن اللغات تختلف اختلافًا جوهريًا، إذا ما نظر إليه من منظور القواعد[٣].

وفيما يلي نقدم بعض الصور من التأثيرات الإمبيريقية، وما تحدثه من تغييرات في معايير التغيير (البارامترات).

(١) المعرفة اللغوية ٢٧٢ وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها حول الاحتفاء بقرينة الإعراب لدى العلماء العرب ٢٠٥ وما بعدها.

(٢) المعرفة اللغوية ٢٨٢ وكذا اللغة العربية معناها حيث يؤكد د/ تمام حسان أن القرائن اللفظية وهي:

١- العلامة الاعرابية.	٢- والرتبة.	٣- الصيغة.
٤- المطابقة.	٥- الربط.	٦- التضام.
٧- الأداة.	٨- النغمة.	

تغني عن العوامل، وأن تضافر القرائن كلها أو بعضها، أو بحسب ماتقتضيه طبيعة التركيب اللغوي، تمكن من إيضاح المعنى الوظيفي النحوي.

انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٥ - ٢٤٠.

(٣) المعرفة اللغوية ٢٨٢.

= نقل العنصر: Wh

يمكن أن يقع نقل عنصر: Wh فى مستوى التركيب، ومن ثم يؤثر على البنية السطحية، أو فى المكون: الشكل المنطقى LF، ومن ثم يؤثر على التمثيل: LF، لاعلى البنية هذه، وتنتمى الإنجليزية إلى النوع الأول، فى حين تنتمى اللغتان: الصينية واليابانية إلى النوع الثانى (ولو أنه فى الإنجليزية ـ أيضًا ـ نقل العنصر: Wh فى المكون: LF)[١] وهكذا يكون تنوع المادة اللغوية فى المثالين: ١، ٢.

1- You think (Np Who) Saw John.

2- Who you think (Np e) Saw hohn.

	النموذج الصينى ـ اليابانى	النموذج الإنجليزى
البنية العميقة	(١)	(١)
البنية السطحية	(٢)	(٢)
المستوى: الشكل المنطقى LF	(٣)	(٣)

بالنسبة للغة العربية، فإنه فى إطار حديثنا عن فرضية الموضع، وفرضية المخصص، باعتبارهما من الفرضيات المدمجة[٢].

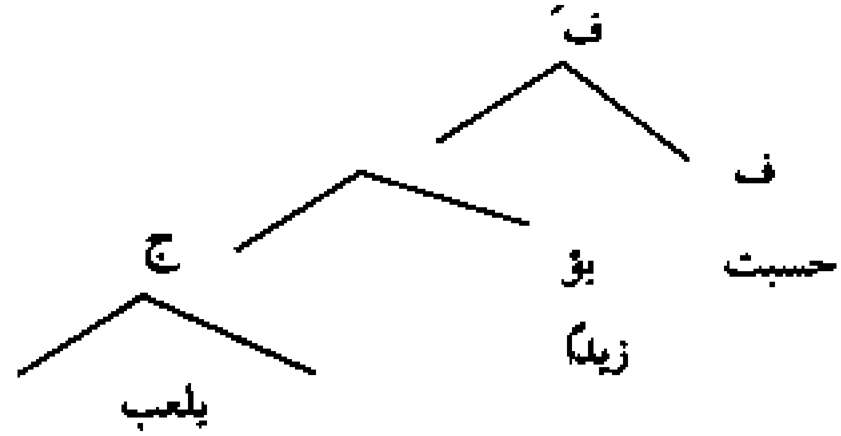
نقول بأن فرضيــة الموضع تجعل الفاعل والمفعـول فى موقع الموضع، فى الجملة المدمجة، فى التركيب السطحى، ففى المثالين التاليين:

١- كان زيد جالسًا ٢- حسبت زيدا يجلس

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٢٨٣.

(٢) انظر: اللسانيات واللغة العربية ٦٢ وما بعدها.

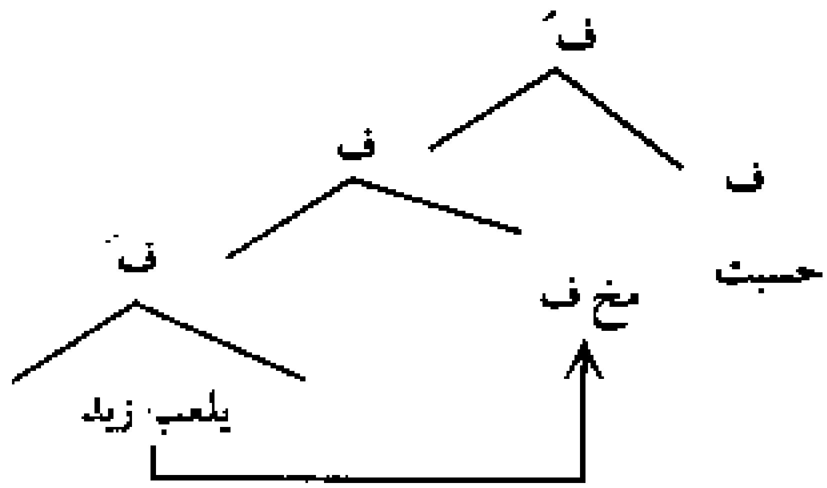
نجد بأن الجملة الثانية -٢- تسند إلى بنية التحليل الشجرى التالية:



أما فرضية المخصص، التى يذكرها تشومسكى[1]:

جـيث يرى بأن المـركب الاسمى، لا يـولد فى القاعـدة فى مـوضع لا يمكن أن يأخذ فيه دوراً محوريًا ومن ثم، فكل عنصـر يحتل موقعًا لا يمنحه دوراً محوريًا، يعتبـر عنصراً منقولاً، وهذا يعنى أن: زيداً، الذى لا يسند له فعل: حـسب، دوراً دلاليًا لا يمكن أن يـولد فى القاعدة بـاعتبـاره مفـعولاً للفعل، بل يعتـبر منقولاً إلى هذا الموقع انطلاقـًا من موقع أصلى، ويمنحه دوراً محوريًا.

ووفقًا لفرضية المخصص، حيث ينقل الفاعل أو المفعول، إلى مخصص الجملة الفعلية فإننا نوضح ذلك من خلال التحليل الشجرى الآتى:



(1) N, Chomsky: Lectures on government and bindifng, 1981.

هذا النقل من الموضع إلى المخصص، لا تبرره قواعد تحويلية مناسبة، مسئولة عن هذا النقل[1] لأننا لا نعرف إذا كان من الجائز أن تولد تعبيرات محيلة فى مواقع لاتمنحها دوراً دلاليًا.

فثمة أداة بحث إذن من شأنها أن تحدد بالضبط القيود المتنوعة للنحو الكلي وأماكن أو مواضع تطبيقها، وتوضح الأمثلة التالية ذلك:

A

1- Who does John believe {the Ceain that (Bill sawe)}

وترجمته: من يعتقد جون (ما زعم من أن (بل رأى أ))

2- What does john Know to Whom J (Bill gave ej ej)}

وترجمته: ماذا يعرف جون لمن (أعطى أأ بل))

3- To Whom does Johm Know What j (Bill gave ej)

وترجمته: لمن يعرف جون ماذا (أعطى أأ بل)

B

1- What J did you wonder how j (to do ej ej)

وترجمته: ماذا تتساءل كيف (نفعل أأ)

2- How J did you wonder what J {to do ej ej}

وترجمته: كيف تتساءل ماذا (نفعل أأ)

ونلاحظ من الأمثلة السابقة:

أن نظرية الفصل تخرق الأمثلة: ١، ٢، ٣ فى المجموعة: A، وذلك

---

(١) انظر تفصيلات ذلك فى: اللسانيات واللغة العربية ٦٢ - ٦٣.

لأن تركيب Who قد نقل أبعد مما ينبغى، ولكن الجمل المناظرة فى نموذج اللغتين اليابانية والصينية، كما يلاحظ هواتج، هى جمل صحيحة مع وجود تراكيب الـ Who فى أماكنها الأصلية.

ولذا نستنتج أن قيود نظرية الفصل تطبق على مبحث التركيب الحقيقى، أى على صور تمثل البنية السطحية أو القواعد التى تشكلها، لا على صور التمثيل المنطقى، أو القواعد التى تحول إليها الأبنية السطحية.

وسبب ذلك أن نموذج الإنجليزية، يختلف عن نماذج الصينية واليابانية فى البنية السطحية، لا فى المستوى، التمثيل المنطقى[١].

ويذكر تشومسكى أن أفعالاً مثل: Believe فى اللغة الإنجليزية، يمكن أن تسند الإعراب إلى مركب اسمى باختراق حد الجملة، الذى عادة ما يكون حاجزاً مانعًا، لكل وسم إعرابى (وكذلك يكون مانعًا حد كل إسقاط أقصى)[٢].

هذا الإسناد الذى يعتبره تشومسكى استثنائيًا، يتحول فى نهاية المطاف إلى إعراب كلى، بالنظر إلى أن كل اللغات التى لها أفعال، مثل: Believe فى حدود علمنا ـ تسند إعرابيا إلى المركب الاسمى الذى يسلك سلوك المفعول.

أما فى اللغة العربية: فإن كل الأفعال المنتمية إلى طبقة أفعال المراقبة، تسند إعرابها عبر حد جملة أو حد إسقاط أقصى بطريقة استثنائية[٣].

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٢٨٥.

(2) N, Chomsky: Remarks on core Grammar, Mspisa , Scuola, normal superiore, 1979.

(٣) اللسانيات واللغة العربية ٦٤.

أما بالنسبة لترجمة الأمثلة السالفة إلى اللغة العربية، فإن النتائج، التى ذكرها تشومسكي للأمثلة ١، ٢، ٣ فى المجموعة: A فإنها تنطبق على اللغة العربية.

ففي المثال الأول: ١- من يعتقد جون (مازعم من أن بل رأى أ)

حيث يرتبط الأثر بأداة الاستفهام.

وفى المثال الثانى: ٢- ماذا يعرف جون لمن (أعطى أ أ بل)

حيث الأثر الأول مرتبط بـ: ماذا، وحيث الأثر الثانى مرتبط بـ: من

وفى المثال الثالث: ٣- لمن يعرف جون ماذا (أعطى أ أ بل)

حيث الأثر الأول مرتبط بـ: ماذا، وحيث الأثر الثانى مرتبط بـ: من[١].

ومعنى هذا، أنه إذا صحت الجمل الخبرية التالية، لا تصح الجمل الاستفهامية المتولدة عنها بالسؤال عما تحته خط، والجمل الخبرية هى:

١- يعتقد جون ما زعم من أن بل رأى شخصا ما.

٢- يعرف جون أن بل أعطى شيئا ما لشخص ما.

٣- يعرف جون أن بل أعطى شيئًا ما لشخص ما.

كما يصح بالنسبة للغة العربية ـ أيضًا ـ ما أشار إليه تشومسكي بخصوص الأمثلة: ١، ٢ فى المجموعة: B، فالبنية العربية المناظرة للبنية: ١. صحيحة، في حين أن البنية المناظرة للبنية: ٢، ليست صحيحة.

ففي المثال الأول: ١- ماذا تتساءل كيف (نفعل أ أ)

حيث الأثر الأول الأول مرتبط بـ: ماذا، والأثر الثانى مرتبط بـ: كيف

---

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٢٨٥ حاشية ٢٧٦.

وفى المثال الثانى ٢- كيف تتساءل ماذا (نفعل أ أ).

حيث الأثر الأول مرتبط بـ: ماذا، والأثر الثاني مرتبط بـ: كيف ومعنى هذا أنه لو صحت الجملة الخبرية: ١، وصحت الجملة الاستفهامية المتولدة عنها بالسؤال عما تحته خط، وهى الجملة التى تناظرها البنية: ١، وتصح أيضًا الجملة الخبرية: ٢، لكن لا تصح الجملة الاستفهامية عنها بالسؤال عما تحته خط، وهى الجملة المناظرة، للبنية: ٢، والجملة الخبرية هى:

١- تتساءل كيف تفعل شيئًا ما.

٢- تتساءل عن الطريقة التى تفعل بها شيئًا ما[1].

وبعد ذلك، نستطيع أن نخلص إلى أن ترابط البنية العميقة بالبنية السطحية عن طريق قاعدة: «انقل الألفا» إنما هى فرضية إمبيريقية، وأن قاعدة: «انقل الألفا» ذات خصائص محددة، تتضمن الموقعين المترابطين عن طريق النقل.

وأنه من غير الممكن ـ بصفة خاصة ـ أن تباعد بالمعنى المحدد بنيويًا أحد الموقعين على الآخر بأكثر مما ينبغى[2].

كما نستطيع أن نعتقد فى أن البنية السطحية بنية مشتقة من البنية العميقة، بتطبيق قاعدة: «انقل الألفا» وقد يتصور هذه القاعدة بصورة بديلة على أنها تسحب فى الواقع على البنية السطحية، كى تجرد منها، عن طريقها ـ أى القاعدة البنية العميقة.

---

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٢٨٥ حاشية ٢٨٦.

(٢) المعرفة اللغوية ٢٩٠.

ومعلوم أن مستوى التمثيل: الشكل الصوتى، مشتق من البنية السطحية عن طريق قواعد المورفولوجيا والفونولوجيا، ويعبر عن الجمل فى هذا المستوى بالصورة الصوتية، مع تعيين حدود المكونات[١].

أما مستوى التمثيل: الشكل المنطقى: فيشتق من البنية السطحية، عن طريق قاعدة: «انقل الألفا» لتحديد الحيز، لكنه لا يخضع فيما يبدو، لقيود نظرية الفصل[٢].

إن وحدات النحو الكلى من ثم، تتحدد على أساس من هذه الافتراضات، مع القيم المحددة لمعايير التغيير، بالنسبة لبنية كل من التراكيب العميقة والسطحية والمنطوقة والمنطقية.

ومن المفترض أن مستوى الشكل الصوتى والشكل المنطقى، هما الحدود المشتركة interface بين البنية الشكلية Formal والمكونات الأخرى للعقل/ الدماغ، التى تتفاعل مع ملكة اللغة (بالمعنى المحدد فى هذه المناقشة) فى استخدام اللغة فى التفكير والتأويل والتعبير[٣].

ثمة مبدأ يطلق عليه: «مبدأ المرآة» للعالم بيكر، يجزم هذا المبدأ بأن طبقة البنية المورفولوجية، تعكس البنية التركيبية بالمعنى المحدد لذلك. فمثلاً إذا ما كانت اللغة تتمتع ببنية مورفولوجية تشير إلى تطابق الفعل مع فاعله، وإلى صورة المبنى للمجهول أنها هى البنية:

(١) انظر تفصيلات ذلك فى: مظاهر النظرية النحوية ١٨٥ وما بعدها، ونظرية تشومسكى اللغوية ١٧٠ وما بعدها.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٢٩٠ - ٢٩١.

(٣) انظر: المعرفة اللغوية ٢٩٢.

(Verb - Passive - agreement)

لزم حينئذ أن تطبق عملية البناء للمجهول قبل التطابق، كما يطابق المبنى للمجهول فاعله السطحى، كما فى: .The books were read -.

وهو الوضع العادى فى اللغات ذوات السمات المورفولوجية[١].

* * *

(١) المعرفة اللغوية ٢٩٣.

أهم نتائج البحث:

١- تعد نظرية النحـو الكلي مرحلة متطورة من مراحل النظرية الـتوليدية التحـويلية التي جاءت ثـمرة من ثمار الأعـمال والبحـوث والدراسات، التي تركزت على مقولة وحدة التركيبات الجينية لعقول البشر جميعًا.

٢- وتأسـيسًـا على ذلك، فـقد تحـول الهـدف الرئيسي في الدراسـات اللغوية، من مجرد الوصف، للغة المجسـدة (المنطوقة) إلى محاولة التفسير للملكة اللغوية، عند الإنسـان، التي تسمي باللغة المبنية داخليًـا، في عقول البشر.

٣- يرفض علمـاء النحو الكـلي فكرة البنيويـين التي تقول بأن اللغـات الإنسانية تختلـف فيما بينها اختلافًـا لا يمكن تحديده، وأن الكلام الإنساني يتنوع تنوعًا لانهائيًا، ويرون بأن اللغة الإنسانية على العكس من ذلك لا تتنوع بلا حدود، وأن النحـو الكلي، وإن كان يسمح بتنوع في بعض اللغـات فإنه يقرر بأنه تنوع لا نهائي.

٤- أسهمت نظرية الملامح المميزة في الدراسات الصـوتية إسهامًا كبيرًا في بناء نظرية النحـو الكلي، حيث اعـتمـد تشومـسكي وأتباعـه على فكرة القوانين والقواعد العامة، التي تصلـح أساسًا للحكم على الأصوات الإنسانية بوجه عام، اعتـمد عليها في بناء أسس ومعايير عامـه ـ أيضًا ـ تصلح أساسًا للحكم على النحو العالمي!.

٥- تعتمـد نظرية النحو الكلي في قواعدها العامـة، على أفكار عامة في

اللغات الإنسانية منها: الموضوع والمحمول، والمسند والمسند إليه، وغيرها من الخصائص العالمية للغات الإنسانية.

٦- نظرية النحو الكلي من ثم هي نظرية اللغة المبنية داخليًا، وقضايا النحو الكلي، هي قضايا نظرية العقل، التي تمثل الأبنية والتراكيب في عقول المتكلمين، وهي تحديد للمبادىء النظرية الممثلة بيولوجيًا، التي تؤلف مكونًا واحدًا من مكونات العقل الإنساني، وهو ملكة اللغة.

٧- اعتمدت نظرية النحو الكلي على مجموعة من الأسس ومعايير التغيير (البارامتيرات) العامة، التي تمكن الباحثين والدارسين من تفسير اللغة وقواعدها، تتمثل فيما يلي:

(أ) مبدأ الاسقاط الذي يعد بديلاً لقواعد بنية العبارة، التي اعتمدت عليها النظرية التحويلية في مراحله الأولى، ويتضمن هذا المبدأ مجموعة من القيود التي تحكم صور التمثيل التركيبي المختلفة مثل: قيود الاجازة وشروطها.

(ب) معيار الثيتا وما يتضمنه من قيود على الأدوار المحورية.

(جـ) قيد التهيؤ للوسم المحوري، وقواعده وصوره الشكلية والدلالية.

٨- أقامت الدراسة تطبيقات وتحليلات في اللغة العربية، وفقًا لأسس نظرية النحو الكلي وقواعدها، لاختبار مدى مصداقيتها على التراكيب العربية، حيث أثبتت التطبيقات فعالية هذه الأسس وإمكانية تطبيقها، للوصول إلى أنظمة القواعد التركيبية والتداولية والدلالية، من خلال الاعتماد على الأبنية السطحية (المنطوقة فعليًا) ومنها على سبيل المثال:

(أ) التراكيب الاستفهامية.

(ب) التراكيب الموصولة.

(جـ) تراكيب البناء للمجهول، وغيرها من التراكيب.

٩- أعادت نظرية النحو الكلي لفكرة العامل قيمته واعتباره، وأن احتفاء العلماء العرب القدامى به في دراستهم النحوية، إنما يتفق مع أحداث ما توصلت إليه النظريات الحديثة من ضرورة الاعتماد على معطياته ومتطلباته، كالاعتماد على نظرية الربط، ونظرية الأثر، في كشف اللثام عن حقيقة الربط والترابط بين مكونات التراكيب اللغوية، والوقوف على صور التمثيل الدلالي، من خلال الأبنية السطحية.

١٠- أثبت الدراسة أن ثمة قواعد خاصة تتسم بها التراكيب اللغوية العربية ينبغي أن يراعيها الباحثون والدارسون في إطار نظرية النحو الكلي وقواعدها حيث تستوجب هذه الخصوصية ضرورة إيجاد المعايير والأسس المناسبة التي تتوامم مع التراكيب العربية.

التراكيب اللغوية العربية
فى ضوء امتداد النظرية النموذجية الموسعة

مقدمة

شهدت النظرية التوليدية التحويلية تقدمًا كبيرًا، وتطورًا شاملاً فى مرحلتها الأخيرة، التى يطلق عليها: مرحلة الامتداد للنظرية النموذجية الموسعة.

وقد قام علماء النظرية بعمل العديد من التعديلات والإضافات، التى تركزت حول تحول الاهتمام، من مجرد وصف اللغة وتراكيبها إلى آفاق واسعة تتمثل في محاولة تفسير اللغة، باعتبارها ملكة إنسانية.

وتضافرت جهود علماء النظرية فى شتى تخصصاتهم، بريادة العالم اللغوى الشهير: نوعم تشومسكى «N, Chomsky» فى محاولة الوصول إلى قواعد وأسس ونظريات مفسرة تمكنهم من إحكام دقيق، حول تفسير المعرفة اللغوية في عقول المتكلمين، على أساس كونها: معرفة لغوية إنسانية عامة.

وقد أثمرت البحوث والدراسات والتجارب المختلفة، على كثير من اللغات الإنسانية، فى الوصول إلى مجموعة من النظرية المفسرة الهامة، وقد آتت هذه النظريات أكلها، وأسفرت عن نتائج هامة تؤكد قدرتها على تحليل اللغات والأنحاء الخاصة.

ولما كانت اللغة العربية الفصحى، ومستوياتها المختلفة، بحاجة ماسة إلى ضرورة تطبيق مثل هذه النظريات الحديثة، لاكتشاف مدى تطابق ما

توصل إليه العلماء العرب من نتائج وأحكام، مع نتائج هذه النظريات وأحكامها فإن تطبيق هذه النظريات الحديثة على القواعد اللغوية العربية، وعلى تراكيبها المختلفة، أمر ضروري وهام، ويجب على الباحثين والدارسين العرب أن ينهضوا بإنجازه، وأن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل تحقيقه، خدمة لهذه اللغة العربية الكريمة، لغة القرآن الكريم، ولتكون مثل هذه الدراسات والبحوث إسهامًا متواضعًا، نقدم من خلاله، ما توصلنا إليه من نتائج، تكون توطئة وتمهيدًا لبحوث أكثر وأعمق، يقدمها طلاب البحث اللغوي العربي مستقبلاً، من ناحية، وللمهتمين بالدراسات اللغوية بعامة من ناحية أخرى، وتعتمد هذه الدراسة على ما تقدمه النظرية التوليدية التحويلية، في طورها الأخير، طور الامتداد للنظرية النموذجية الموسعة.

وأهم النظريات المفسرة، التي استحدثتها النظرية في هذا السبيل:

١- نظرية السين البارية:[(١)] "Xbar"

وتشمل هذه النظرية على قواعد التكوين والمعجم، والقواعد التحويلية في صورتها المختصرة، وكذا: المكونات الدلالية والفونولوجية، وقواعد التفريع في قواعد: بنية العبارة، والقواعد الانتقائية، والقيود السياقية المختلفة.

٢- نظرية التحكم المكوني والعمل:

حيث أولت النظرية في هذه المرحلة الأخيرة اهتمامًا بقضية العامل

---

(١) وهي تعني المقولات اللغوية، التي لم يتحدد لها دور أو إسقاط تركيبي أو دلالي أو صوتي، أو غيرها من المكونات.

والرمز: س، يعني المواقع الشاغرة (الفارغة) التي لم يتحدد لها دور أو إسقاط، على كافة المكونات.

والربط السياقي، تلك القضية، التي تركزت عليها البحوث والدراسات النحوية عند العلماء العرب القدامى.

٣- نظرية الربط:

فلقد تركزت بحوث العلماء ودراساتهم، في نظرية الربط، على دور: المقولة الفارغة[٢]، التي أولاها تشومسكي أهمية، من خلال دراسة كل من:

(أ) أثر المركب الاسمي (ب) المتغير (جـ) الضم

(د) الـ PRO.

مع دراسة أثر كل من المقولات الفارغة، على التركيب اللغوى، وما ينبغي أن تكون عليه كل مقولة من أسس وأحكام.

٤- نظرية الحالة:

وما تقوم به هذه النظرية من دراسة جمل المصادر، ذوات الفاعل، فى اللغة الإنجليزية، وإسهامها فى إلقاء الضوء، على التراكيب اللغوية العربية المناظرة، ومدى اتفاق الحالات الإعرابية، والمواقع الداخلية، لأنماط الجمل العربية، مع أسس هذه النظرية وقواعدها.

وأرجو أن تكون هذه الدراسة، قد حققت الهدف، المتمثل فى جعل اللغة العربية، دائمًا فى محور اهتماماتنا، وأن تسهم قواعدها وقوالبها وتراكيبها إسهامًا فعالاً في اختبار مصداقية النظريات والمناهج اللغوية الحديثة، لنتمكن من مواكبة ما يطرأ على هذه المناهج من تطوير وتحديث.

والله ولى التوفيق،،،

---

(٢) وهى عبارة عن الضمائر المسترة، التى لا تتمتع بصورة صوتية.

النظـــريات المفســـرة

أولا: نظرية: السين البارية: "Xbar"(٣)

كل مقولة معـجمية: «Lexical Category» يرمز لها بالرمز: س، وهذا الرمز، يشـير إلى: أ، ف، د، ظ(٤) على التوالـي: اسم أو فعل أو أداة أو ظرف وبالإنجليزية: X تشير إلى: N أو V أو A أو P.

وتشغل مـوقع الصدر في المـقولة: س١ (X 1) أي: مـقولة: السـين البارية، التي تتألف من المقولة المعجمية: س (X) وتكملاتها.

ويمكننا افتراض أن المقولة: س١ (X 1) هي إسقاط المقولة: س (X) ويفترض كذلك وجود إسقاط آخر، هو الإسقاط: س٢ (X 11) الذي يتألف من المقولة: س١ (X 1) مقولة: السين البارية ومخصصها Speeifier حيث يكون مخصـص المقولة: س١ (X 1) هو المـحدد: «determiner» DET الأدوات: «articles»، أداة التعريف أو التنكيـر أو الأسوار أو مركب الملكية الاسمي: م أ (NP) «Possessive» ويسمي الإسقاط: س٢ (X 11) الإسقاط الأقـصى mayinal projection للمقـولة المعجمـية: س (X) أي صـدر

(٣) تشتمل نظرية: السـين البارية، على ما ورد في القاعدة التوليدية في النظرية الموسعة، كما وردت في كتاب: مظاهر النظرية النحوية، سواء ما يتعلق منها بالمكون التركيبي، ومـا يشتمل عليه من قواعـد تكوين ومعجم، مع اخـتصار شـديد للمكون التحـويلي إلى مجرد: انقل الألفـا وكذا: المكون الدلالي والمكون الفـونولوجي وما تشتمل عـليه هذه المكونات من قيـود انتقالية، كـما تشتمل نظرية السين البارية، على قواعد بنية العبارة، وما تشـتمل عليه من قواعد التفريع والقوانين الانتقائية، والسمات السـياقية.

انظر، تفصـيلات ذلك في: مظاهر النظرية النحوية ١٦٨ وما بعدها.

ونظرية تشومـسكي اللغوية ١١٣ وما بعدها.

(٤) تشير: س: إلى مواقع المكونات الفارغة التي لم يتحدد لها دور أو إسقاط.

وتشـير الرموز: أ، إلى: الاسـم، ف: إلى: الفعل، د: إلى الأداة، ظ: إلى الظرف.

المقولة: س١ (X 1)[٥].

وتعد الرموز التقليدية: م أ، و: م ف، و: م د و: م ظ، أي (مركب اسمي ومركب فعلي ومركب أداة ومركب ظرفي، هي الإسقاطات القصوى الخاصة بالمقولات: أ، ف، د، ظ) على التوالي[٦].

ويتحدد ترتيب العناصر، بتعيين معايير التغيير (البارامينرات) الخاصة باتجاه تحديد الحالة والوسم المحوري، وباتجاه مزدوج «default» (يساراً أو يميناً) بالنسبة للحالات الأخرى، هذا بالإضافة إلى أن ترتيب التكملات، يتحدد عن طريق مبدأ: متاخمة الحالة[٧].

وفي ضوء التوسع الذي أحدثته النظرية، لكي يمكنها من معالجة الأبنية الجملية: «Clausal Structures» فإنه تم افتراض وجود عنصر، يرمز إليه بالرمز: ص ط[٨] (INFL) (التصريف: inflection) يتكون من عناصر الزمن والتطابق، ومن الكيفيات: modals.

وعن طريق القواعد الفونولوجية، ترتبط مع الفعل المتاخم بصورة عامة، العناصر التجريدية، ويشغل العنصر: ص ط (INFL) موقع الصدر في الإسقاط: ص ط١ (INFLI) الذي يتألف من الصدر: ص ط (INFL) وتكملته، التي هي مركب فعلي، كما يتألف الإسقاط الأقصى: ص ط٢

(٥) انظر: المعرفة اللغوية ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٦) باللغة الإنجليزية: الرموز: PP , AP , VP , NP هي الإسقاطات القصوى للمقولات: (P , A , V , N).

(٧) المعرفة اللغوية ٢٩٧.

(٨) يشير الرموز: ص ط، إلى: التعريف، وما يصاحبه من عناصر الزمن والمطابقة.

(INFLII) من الإسقاط: ص ط١ (INFLI) ومخصصه، الذى هو المركب الاسمى الواقع فاعلاً، للإسقاط الأول[٩].

وهذا الإسقاط الأقصى هو ما يطلق عليه الـ: ج[١٠] (S) الجملة.

كما يفترض ـ أيضًا ـ وجود عنصر غير معجمى، هو العنصر: ح مص[١١] Complemontizer (COMP) (حرف المصدر) الذى يمكن أن يكون فى العربية: أن حرف المصدر وما المصدرية، وكلمة: من أجل، وفى الإنجليزية: حرف المصدر: that أو: for أو يمكن أن يكون فارغًا mull.

وتكمل الجملة (ج) = (S) بالعنصر ح ص (COMP) كما أنه يشغل موقع الصدر بالإسقاط: ح ص (COMP) الذى يسمى: ج (S) بصورة عامة فى مطبوعات النحو التوليدى، ويسمى العنصر: ج ك[١٢] (C) ويفترض أنه إسقاط أقصى (معيب: detective) وذلك جنبًا إلى جنب العنصر: ج ك١ (C1) المساوى للعنصر: ج ك٢ (C11)[١٣].

وهكذا تكون البنية العامة للجملة «الكاملة» Clause كما يأتى[١٤]:

---

(٩) انظر: المعرفة اللغوية ٢٩٧.

(١٠) يشير الرمز ج إلى: الجملة.

(١١) يشير الرمز: ح مص إلى: حرف المصدر.

(١٢) يشير الرمز: ج ك إلى: الجملة الكاملة (التامة) Clause.

(١٣) انظر: المعرفة اللغوية ٢٩٧.

(١٤) البنية العامة للجملة: Clause فى اللغة الإنجليزية هى:

1- [COMP [S NP [INFLI INFL[VP V...]]]]

وتكون بنية المركب الاسمى هى: 2- [NP DET O NI N...]]

حيث تشير النقط . . . إلى تكملات العنصرين: N, V (إذا ما كانت هناك أى منهما)

انظر: المعرفة اللغوية ٢٩٨

(١) [ح مص[[[ص ط [فعل] [...]]] [[ ] [[[[

جملة جملة ص ط١ مركب فعلى مركب اسمى

وهذه تسمى بالجملة البارية

لاحظ أن القوسين الموضوع بينهم النقاط، يشيران إلى المركب الاسمى أو المركبات الاسمية، التى تقع مفعولاً للفعل.

وهى تتحول إلى الصورة التالية آليًا كما يأتى:

(٢) [[ح مص[[[ص ط [.. [فعل] [[ ] [[[[...] [[

جملة جملة ص ط ١ مركب فعل

ثمة صعوبات تتعلق بتطبيق صورة الجملة Clause «الكاملة» على صورتها فى اللغة العربية، ولعل أكثر هذه الصعوبات، تتمثل فى أن الفاعل، لا يلاصق الفعل فى البنية العميقة، ولابد أن تبدأ صورة البنية العميقة، التى يقع فيها المركب الاسمى: فاعل بعد المركب الاسمى، الذى يعرب: مفعولا به، ثم تحول هذه البنية آليًا إلى بنية أخرى، وبحيث ينقل فيها المركب الاسمى: المفعول به، إلى ما وراء المركب الاسمى: الفاعل، وذلك حتى يلاصق الأخير، المركب الاسمى: الفاعل، المركب الفعلى: الفعل: الذى سوف يتضمن اللواصق التصريفية.

وقد رمزنا إلى مقولة: التصريف والمطابقة، بالرمز، ص ط كما رمزنا إلى الحرف المصدرى بالرمز: ح مص (المعبر عنه بالرمز، COMP فى اللغة الإنجليزية.

كما تستخدم الشرطة، للتميز بين البارى وغير البارى.

ومن الصعوبات ـ أيضًا ـ تلك المتعلقة باستخدام الأقواس، للتعبير عن الانتقاء الدلالي، للأسماء الصدور خاصة المصادر وأسماء المصادر.

كما تستخدم المقولة: اسم ٢، لتشير إلى الاسم الثنائي البار، الذي هو الإسقاط الأقصى، لمقولة الاسم المتضمن للإسقاط: اسم مخصصه[١٥].

ومعلوم أن الفاعل في اللغة العربية، يحتل موقعًا يأتي بعد الفعل، ويأتي من ثم، بعده المفعول به، حيث تنتمي اللغة العربية ـ غالبًا ـ إلى نظام الترتيب النحوي: فعل + فاعل + مفعول[١٦].

ووفقًا لقاعدة البناء التركيبي الآتية: وفقًا للأساس الموقعي من جهة والإعراب من جهة أخرى:

ف ——— م س   م س

(↑ فا) = ↓   (↑ مف) = ↓

(↓ إ ع) = رفع   (↓ إ ع) = نصب[١٧].

بالنسبة للغة الإنجليزية، ليس هناك مشكلة في إبراز تكملة الاسم قوسيًا، وذلك لأن مخصص الاسم الأحادي البار: ١سم١ (N1) يسبقه، ومن ثم، تذكر بعد مقولة الاسم: أ (N) تكملته، على النحو الوارد في المثال: 2 في الحاشية[١٤] الصفحة السابقة.

---

(١٥) انظر: المعرفة ٢٩٨.

(١٦) ثمة مواضع ذكرها النحاة العرب القدامى عن تقدم الفاعل على الفعل، مواضع عن تقدم المفعول على الفعل: وعلى الفاعل، حدد لها العلماء شروطًا ينبغي توفرها.

(١٧) انظر: اللسانيات واللغة العربية وما بعدها، ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ٤٢ وما بعدها حيث تفصيلات حول موقع الفاعل والوظائف النحوية والتداولية الخاصة بالفاعل.

وكما هو معلوم، فإن تشومسكي وعلماء النظرية التوليدية التحويلية، ينبهون على ما ينبغي أن يقوم به العلماء من تعديلات وإضافات للقواعد العامة، حتى تتناسب مع الأنحاء الخاصة.

أما في اللغة العربية: فيقع مخصص الاسم الأحادي البار، بعد الاسم، ومن ثم يفصل بينه وبين تكملته، ومن ثم يصعب التعبير القوسي عنه بنفس الطريقة التي استخدمت في الإنجليزية، إلا إذا وضعنا المخصص في آخر البنية بين مقولة الاسم وتكملته، وسوف يعقد ذلك المسألة تعقيدًا شديدًا لاحتياجنا فيما بعد لقواعد نقل، تصل ما بين الاسم والمخصص، أو لغيرها من القواعد، تجنبًا لتوليد أبنية غير صحيحة(١٨).

كما يتضح من الموازنة بين المركبين الاسميين الصحيحين، والمركب الاسمي غير الصحيح فيما يلي:

(أ) إكرام محمد لعلي

(ب) إكرام علي من محمد

(جـ) إكرام علي محمدًا

فالمركبات جميعًا ناشئة عن البنية العميقة التالية:

[[[[إكرام] [علي]] [محمدًا]]

مركب اسمي اسم ١ اسم مركب اسمي

فقد صحّ المركب: أ، والمركب: ب، ولم يصح المركب: جـ، وذلك لأن المركبين: أ، ب طبقت عليهما القواعد الملائمة.

ـ فالمركب الاسمي: أ، طبقت عليه قاعدة نقل مخصص الاسم الأحادي البار، وهو: محمد، فاعل المركب الاسمي: إكرام، الذي يقوم بعمل

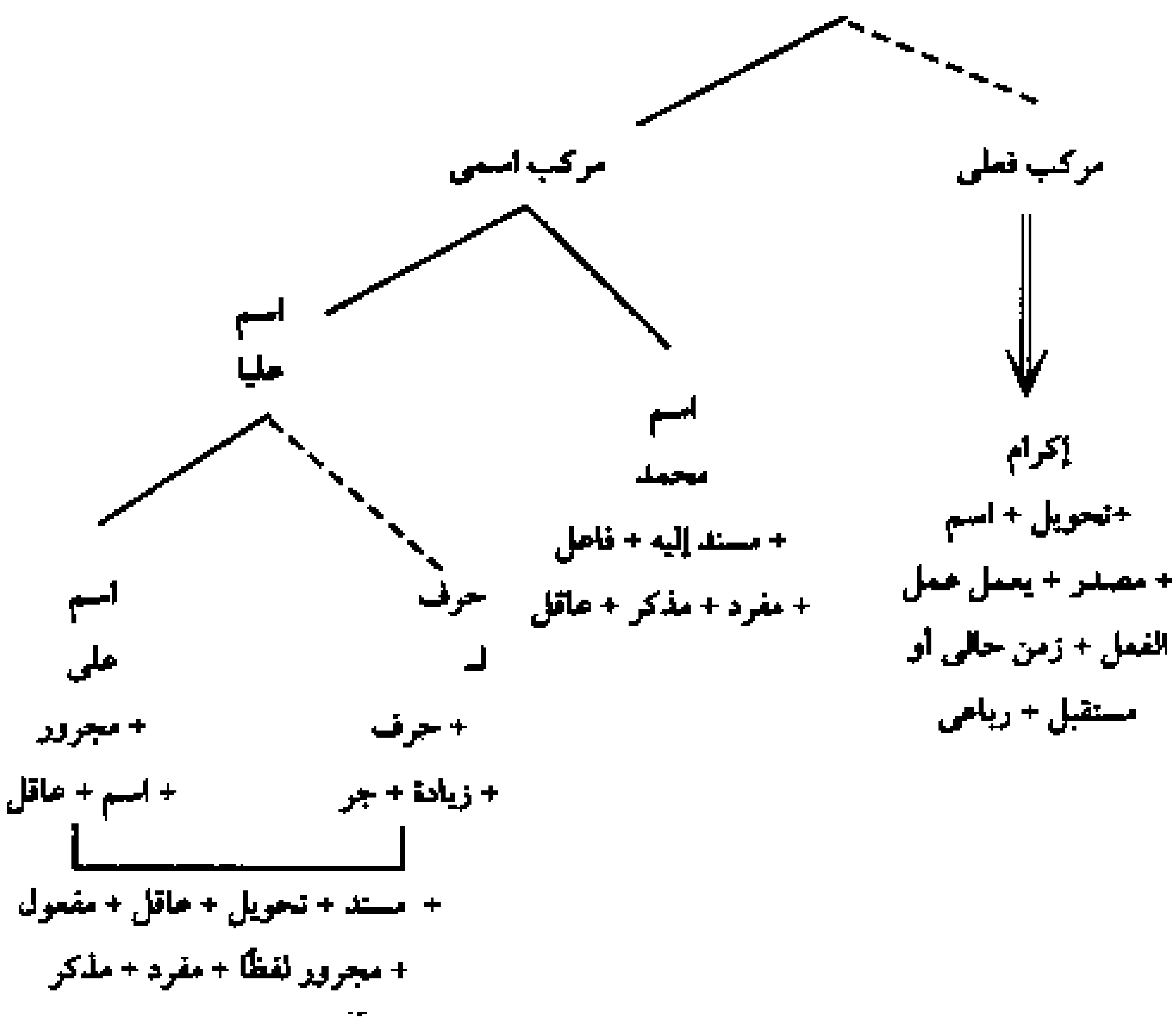
(١٨) ذكرنا فيما سبق أن النظرية التوليدية التحويلية، تسمح في القيام بالتعديلات والإضافات، التي تتناسب مع قواعد اللغة المعينة، ولعل التحليل الشجري، يكون مناسبًا لقواعد اللغة العربية ومستوياتها، عن نظيره: التحليل القوسي المعقد إلى حد بعيد.

الفعل، كما طبقت قاعدة إدخال اللام على تكملة المركب الاسمى: المفعول به، وهو: على.

ـ أما المركب الاسمى: ب، فقد طبقت عليه قاعدة إدخال الحرف: من، على المركب الاسمى: محمد، فاعل المركب الاسمى: إكرام، الذى يقوم بعمل الفعل.

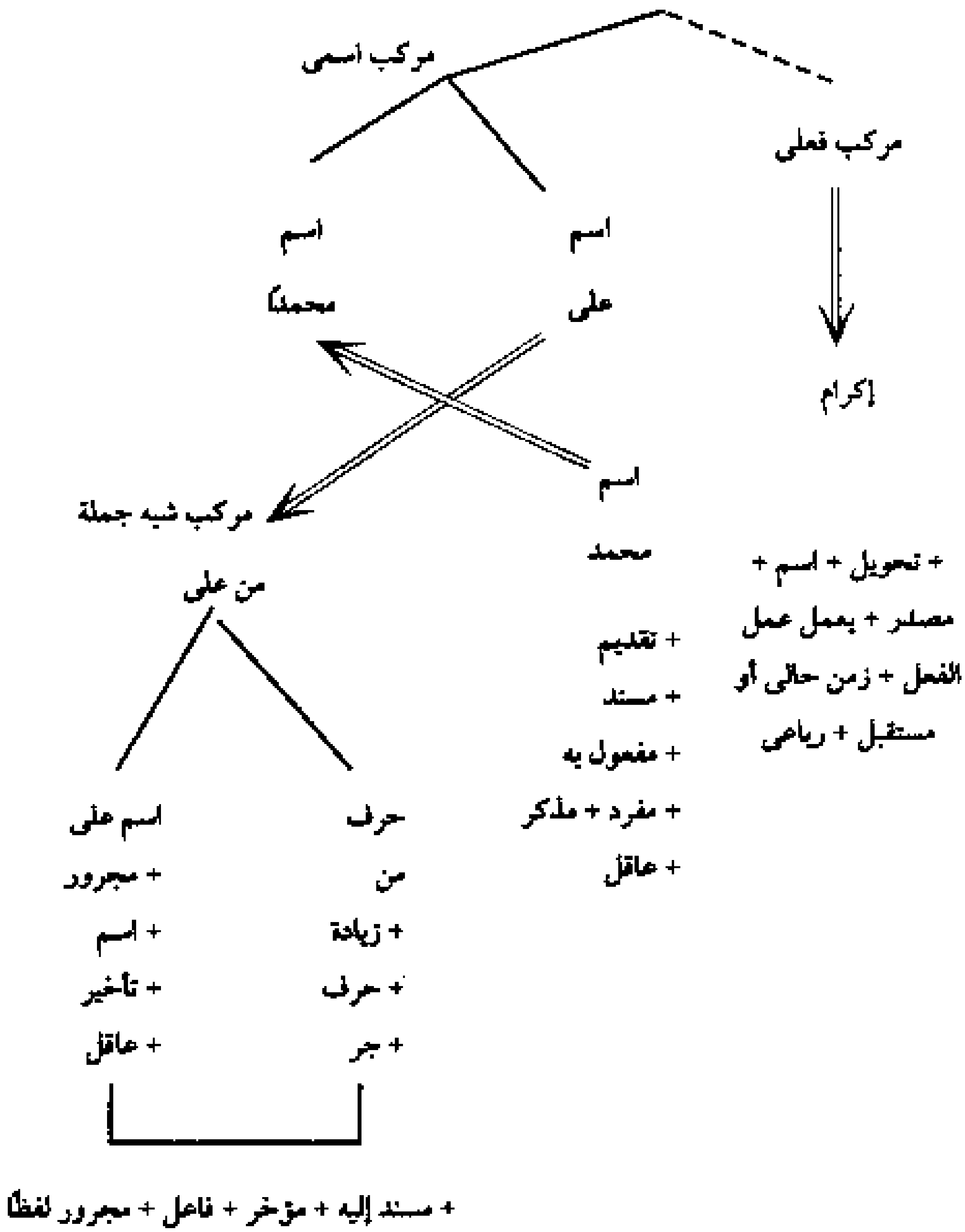
ولعل التحليل الشجرى، يكون مناسبًا أكثر من التحليل القوسى على التراكيب العربية، حيث يمكن تحليل المثال: أ، تحليلاً شجريًا على النحو الآتى:

١- الجملة: إكرام محمد لعلى



وكذا الحال في المثال الثاني، على النحو الآتي

(ب) الجملة: إكرام محمد من علي



وأخيراً، فـإن المستوى الذى تطبق فيه نظرية: السين البـارية، هو البنية العميـقة، وتقوم قواعـد النقل بصياغة أبنيـة ربما لا تتطابق مع مخـصصات النظرية، لكنه فى البنية العميقة، التى هى إسقاط مباشر للبنية المعجمية رهن بقيود الإجازة الأخرى (كالقيود التى تتضمن وجود فاعل للإسناد)[١٩].

(١٩) المعرفة اللغوية ٢٩٩.

ثانياً: التحكم المكونى للعمل:(٢٠)

إن مجال العنصر، هو المركب الأصغر، الذى يظهر فيه، وإذا قصرنا ذلك على الإسقاطات القصوى، فإن مجال العنصر: ع ـ مثلاً ـ هو الإسقاط الأقصى الأقل، الذى يتضمن هذا العنصر، ففى البنية(٢١):

[ج ك] [ح ص [ج] [م أ [ص ط ١] [ص ط [م ف] [ف ...]]]]

جملة كاملة، حرف مصدر، جملة، مركب إسمى، تصريف متطابق، مركب فعلى، فعل

(٢٠) لقد أدرك العلماء العرب القدامى أهمية العامل فى دراستهم وبحوثهم النحوية، وكان العالم اللغوى الجليل، الخليل بن أحمد الفراهيدى، وهو يتذوق حروف العربية، ويحدد لها مخارجها ومدارجها، كان مدركًا ضرورة تآلف وتجانس وانسجام هذه الحروف، فكان يعرف أن لبعضها تأثرًا فى بعض، ويعلم أنها تؤثر فى بنية الكلمة وصوغها، وأن بعض الحروف أقوى من بعض... ومن ثم كشف اللثام عن الظواهر الصوتية المتمثلة فى الإدغام والإعلال وغيرها من ظواهر القلب والإتباع، كما أدرك الخليل أن لبعض الحركات تأثيراً فى بعض، ومن هنا نفهم حركة الاتباع فى الإعراب، كما فى قراءة: الحمد لله، بكسر الدال، وكما فى قولهم: هذا جحر ضب خرب بكسر الباء فى كلمة: خرب.

لقد أدرك الخليل وجود التفاعل بين الكلمات، حين تتآلف بعضها مع بعض، وجاءت دراسته للحروف، على أساس كونها مقدمة طبيعية لدراسة الكلمات، أو بدراسة تأليف الكلام منها، فهو يتتبع الكلمات، راصداً استعمالاتها المختلفة، ومراقبًا ما يطرأ على هذه الكلمات من تغيير، حيث أدرك أن بعض الكلمات يلزم حالة واحدة وتلك هى الكلمات المبنية، وبعضها الآخر يتغير بتغير التراكيب، لإعرابها عن المعانى المختلفة، التى تتعرض لها فى التأليف.

لقد نشأت فكرة العامل فى النحو العربى إذن نشأة لغوية، على نحو ما أسلفنا ابتداءا من التأثير والتفاعل بين الأصوات والحروف، وانتهاءا بالمؤثرات الفاعلة فى تغيير أواخر الكلمات، داخل التراكيب والجمل المختلفة.

انظر تفصيلات ذلك فى: الخليل بن أحمد، أعماله ومنهجه ٢٣٩ وما بعدها، وكذا، أهمية الربط بين التفكير اللغوى عند العرب ونظريات البحث اللغوى الحديث ٥٨ وما بعدها.

(٢١) البنية كما وردت بالإنجليزية:

= [c COMP [sNP [INFL1 INFL [vp v . . .]]]]

فإن مـجال العنصـر: ف، هو: م ف، والعنصر: ص ظ، هو العـنصر: ج، كما أن مجال العنصر: ح ص، هو العنصر: ج ك.

وأما البنية: [م أ د [أ١ أ . . . . . .]]

مركب إسمى أداة اسم١ اسم

فإن مجال العنصر: أ هو العنصر: م أ

وتقول: بأن العنصـر: ع ـ مثلاً ـ يتحكم فى كل عنصـر فى مجال ليس متضمنًا فيه، ولتوضيح ذلك تقـول ـ مثلاً ـ بأن العنصر: س، متحكم مكونيًا فى العنصـر: ص، إذا ما كان العنوان المـقولى الأول (فى الرسم الشـجرى) المشـرف على العنصـر: س، يشرف أيضًا عـلى العنصر: ص، إذا مـا كان أحدهما لا يشرف على الآخر فى الوقت ذاته:

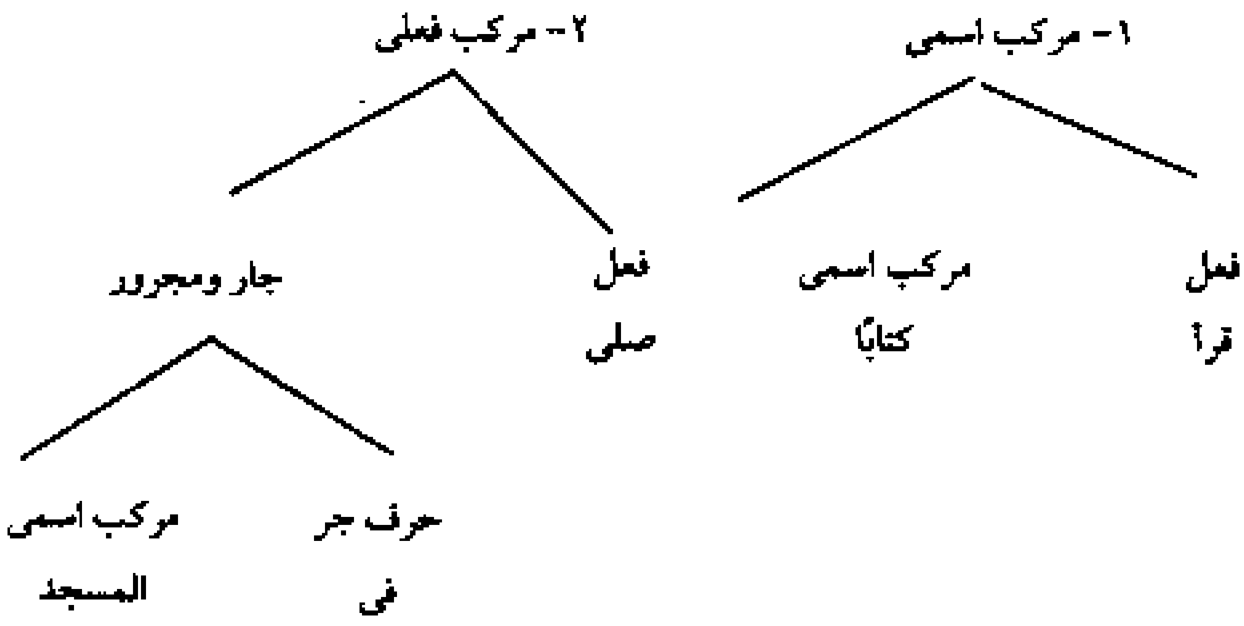
ففى الرسـمين الشجريين التاليين:

* إن مجـال العنصر: V هـو vp العنصـر: INFL، وهو العنصـر: S، كما أن مـجال العنصر: COMP هو العنصر: C.

أما البنية الثانية: [NP DET[N1 N . . .]]

فإن مجال العنصر: N هو العنصـر: NP.

انظر: المعرفة اللغوية ٢٩٩ - ٣٠٠.



نلاحظ في الرسم الشجري: ١-

أن الفعل: قرأ، يتحكم في المركب الاسمي: كتابًا، لأن العنوان الأول المشرف على الفعل، وهو العنوان: مركب فعلي، يشرف أيضًا على المركب الاسمي، كما أن كلتا المقولتين، لا تشرف إحداهما على الأخرى.

ونلاحظ في الرسم الشجري: ٢

أن حرف الجر: في، يتحكم مكونيًا في المركب الاسمي: المسجد، لأن العنوان المقولي المشرف على حرف الجر، وهو العنوان، جار ومجرور، يشرف أيضًا على المركب الاسمي، كما أن كلتا المقولتين، لا تشرف إحداهما على الأخرى، كذلك يشرف الفعل: صلى، على المركب الاسمي، المسجد، وذلك لأن العنوان المقولي على الفعل، وهو العنوان، مركب فعلي، يشرف أيضًا على المركب الاسمي، وإن كان بصورة غير مباشرة، كما أنه لا تشرف أي من المقولتين على الأخرى[٢٢].

(٢٢) المعرفة اللغوية ٣٠٠ حاشية ٢٩٧ (بتصرف).

وإذا ما كانت المقولة: ع(a) تعمل فى الإسقاطات الأقصى: س٢(X11) إذا ما كانت هذه المقولة، والإسقاط الأقصى، يتحكم أحدهما فى الآخر مكونيًا، وإذا ما كانت المقولة: ع(a)، تعمل فى الإسقاط الأقصى: س٢(X11) بهذا المعنى، عملت أى مقولة حينئذ فى مخصص هذا الإسقاط، وفى صدره، الذى هو المقولة: س (X) وهكذا: يعمل الصدر فى تكملاته، وتلك الحالة هى جوهر العمل.

والحقيقة، فإن مفهوم التحكم المكونى والعمل يلعبان دورًا رئيسيًا على مدى وحدات النحو الكلى، ومن ثم وجبت صياغتها بدقة، للحصول على نتائج كثيرة ومفيدة، وقد قام كل من أون وسبور تنتش، بأعمال قيمة فى هذا الصدد، وثمة تعديلات قام بها واقترحها: كاين، وبيليتى، وريدزى، وغيرهم فى مجال التحكم المكونى والعمل[٢٣].

أما بخصوص قضية جوهر العمل، أى عمل الصدور المعجمية والأسماء والأفعال والصفات وحروف الجر فى تكملاتها، فإننا سوف نعتمد وجهة نظر: أندروراندفورد الذى يعرف العمل بالنظر إلى التحكم المكونى، وفقًا للتصور الآتى:

تعمل س فى ص، إذا ما كانت: س، وإذا ما كانت فقط، هى المقولة الصغرى التى تتحكم مكونيًا فى: ص.

ففى المثال(٢) السابق. فإنه من بين المقولتين المتحكمتين فى المركب الاسمى: المسجد، وفى الفعل: صلى، وفى حرف الجر: فى، يعد حرف

(٢٣) انظر تفصيلات ذلك: المعرفة اللغوية ٣٠١ وما بعدها.

الجر وحده، هو العامل في المركب الاسمي، لأنه المقولة الصغرى، التي تتحكم فيه مكونيًا.

ويعني هذا بالنسبة للغة العربية، وبصفة خاصة، بعض صور عمل المقولات المعجمية ما يلي(٢٤):

(٢٤) انظر: الكتاب لسيبويه حيث يقوم هذا الكتاب في جميع أبوابه على اساس نظرية العامل، فنحن نجده في أوائل كتابه يقول: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وما يبنى عليه الحرف بناء، لا يزول عنه، لغير شيء أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف، هو حرف الإعراب، الكتاب ١/ ٣.

ويبدأ سيبويه حديثه عن عمل الفعل، سواء أكان لازما أم متعديا، ثم ينتقل إلى الحديث عن الأنواع التي تعمل عمل الفعل، من اسم فاعل أو اسم مفعول أو غيرها من المشتقات والمصادر، كما تناول عمل الفعل في النائب عن المفعول المطلق، وفي ظرف الزمان والمكان، وكذا عمله في المجرور عن طريق حرف الجر، ويحدثنا عن عمل الفعل في الحال، مفرقًا بينه وبين المفعول، ذاكرا أن الحال، إما صفة الفاعل أو المفعول، انظر: الكتاب ١١/ ١٧ - ١٩.

كما يذكر سيبويه عمل الأدوات والحروف، فيحدثنا عن عمل: ما النافية عند الحجازيين عمل ليس، وعمل: لات، التي لا تعمل إلا في الحين مع إضمار مرفوعها.

كما يتحدث عن كثرة حذف الفعل وبقاء عمله، كحذف الفعل مع المفعول المطلق جوازا ووجوبا وهو يحدثنا كذلك ـ عن آراء شيخه الخليل بن أحمد الذي ثبت نظرية العامل والمعمولات في النحو العربي، فنجد آراءه مبثوثة في كتابه هنا وهناك فقد كان الخليل يرى أن لكل رفع أو نصب أو خفض أو جزم في كلمة، من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، وكذلك الأسماء المبنية.. والعامل إما أن يكون لفظيا، مثل: المبتدأ، الذي يعمل الرفع في الخبر، والفعل، الذي يعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعولات، وإما أن يكون العامل معنويا، مثل: الابتداء، الذي يعمل الرفع في المبتدأ والعوامل من الأدوات ومنها الحروف: ومنها ما هو جازم.. ومنها ما هو ناصب.. ومنها ما ينصب بعده ويرفعه.

وإذا كان الخليل هو صاحب نظرية العمل، فهو القائل بنظرية إلغاء العوامل كما هو وارد في كتاب سيبويه، عن إلغاء عمل: إن وأخواتها، إذا دخلت عليها ما الكافة، وكذلك في الباب: ظن وأخواتها، انظر: الكتاب ١/ ١٨٢ وما بعدها.

وانظر أمثلة عديدة ونماذج كثيرة وردت في الكتاب ١/ ٤٨، ١/ ٢٥٥، ١/ ٣٥٩، ١/ ٢٤٩ وما بعدها ١/ ٢٦٤.

١- الفعل يعمل فى مفاعيله، التي يتعــدى إليها بنفسه، ويحدد لها حالة النصب.

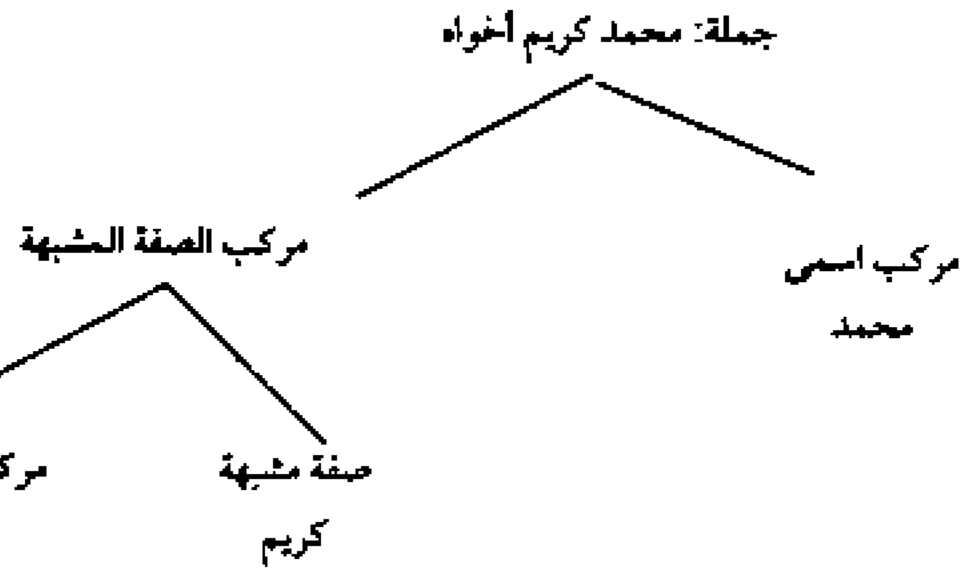
٢- حروف الجر تعمل فى مجرواتها، وتحدد لها حالة الجر.

٣- أسماء الفاعلين والمـفعولين والصفات بأنواعها، تعــمل فيما أسندت إليه، وتحدد له حالة الرفع.

٤- الأسماء المضافة تعمل فيما أضيفت إليه، وتحدد له حالة الجر.

وذلك لأن هذه المقولات المعجمية، هي الـمقولات الصغرى المتحكمة مكونيًا فيما تقرر أنها تعمل فيه.

ويمكن التمثيل لذلك شجريًا على النحو الآتي:



يعد كل من المركب الاسمي: مـحمد، والصفة المشبــهة: كريم، ممن يتحكم مكونيًا فى المركب الاسمي: أخواه.

ولكن الذى يصح له العمل فى هذا المركب، وينسب له حالة الرفع، هو العامل الثانى: كريم، لا العامل الأول: محمد، لأنه الأدنى والأقرب بنيويًا، أى أنه هو المقولة الصغرى له[٢٥].

(٢٥) انظر: المعرفة اللغوية ٣٠١ - ٣٠٢ حاشية رقم ٢٩٨.

ثالثاً: نظرية الربط:

يلعب مفهوم المقولة الفارغة دوراً رئيسياً في نظرية الربط، وثمة مقولات فارغة أربعة، ينبغي التوقف عندها وهي(٢٦):

(٢٦) الأثر: عبارة عن مركب اسمي أو حرف، له قرينة index بالمواضعة، حينما تنقل مركب اسميا في التشجير مثلاً، من مكان المفعول إلى مكان: البؤرة، يترك هذا المفعول وراءه عجرة: node توقيعها: م. س (مركب اسمي) وكذا المركب الاسمي الفارغ، الذي لا يعدو عنصرا معجمياً، يزود بقرينه تدل على أنه مربوط إحالياً بالعنصر الذي انتقل إلى مكان البؤرة، وبهذا نستطيع المحافظة في البنية السطحية على العلاقات المحورية thematic relations عن طريق هذه الآثار.

أما الضم، الذي يدل على الـ PRO في اللغة العربية، فهو عبارة عن مضمر من نوع خاص، إذ ليس له مضمون صوتي، وهي في منظور تشومسكي: مكون كبير major constutuent يظهر في البنية المكونية constituent structure مكان المركبات الاسمية الظاهرة، إلا أن توزيعه يختلف عن توزيع هذه المركبات الاسمية المملوءة معجمياً، لأن هذه المركبات، يلزمها أن تحمل علامة إعرابية، بينما: ضم: لا يكون معمولا (حتى يكون معربا).

وعن خصائصه الإحالية: يرى تشومسكي أن ضم مضمر: pronominal من جه وعائد: ana-phar: من جهة أخرى، فالضمير كما هو معلوم: لا يربط داخل نفس الجملة، ففي المثال:

١- ضربه زيد ٢- أعطيت زيدا إياه

لا يمكن أن يحيل الضمير على: زيد، ولكنه يحيل إحالة خارجة عن الجملة، وهذا ما يسمى بالإحالة المنفصلة disjoined referenca بمعنى أنها منفصلة عن الإحالات الممكنة داخل الجملة، وميدان الإحالة، هو الجملة، أو المركب الاسمي، أو الإسقاط الأكبر بصفة أعم.

ففي المثال: دخل زيد مكتبه.

أمكن أن يحيل الضمير على: زيد، لأن ميدان الإحالة المنفصلة، هو المركب الاسمي: مكتبه، فالضمير منفصل إحاليا في المركب الاسمي، ولكنه حر في الجملة، ولذلك أمكن أن يحيل على: زيد.

هذه الإحالة المنفصلة تنطبق على: ضم، كما تنطبق على: الضمير.

ففي المثال: ضربه.

فإن في الجملة موضوعين: المفعول، وهو الضمير المتصل، والفاعل: وهو: ضم، وضم هذا، ولا يمكن أن يشترك إحاليا مع الضمير المتصل، والفاعل لا يمكن أن يكون هو المفعول، وكذلك المثال: أراد زيد قتله.

١- أثر المركب الأسمى

٢- المتغير Variable

٣- الضم

٤- الـ PRO

١- أثر المركب الاسمى: وهو ليس بمشارك، كما يفتقر إلى الحالة.

٢- المتغير، وهو تعبير إحالى مقيد تقيداً غير مشاركى، وينبغى أن تحدد له حالة عن طريق قيد التهيؤ.

٣- الضم: وهو إما أن يكون مقيداً، وإما أن يكون حراً مع تأويل اعتباطى، (بصورة نمطية).

٤- العنصر: Pro: وهو إما أن يكون عنصراً ضميرياً خالصًا، بمعنى الضمير، مثل: هو، هى، هم... إلخ وإما أن يكون حشواً، وهو لا يتحقق إلا فى لغات الفاعل الصغرى.

مع افتراض أن هذه الأنواع الأربعة من التعبير اللغوى، تمثل تحقيقًا للسمتين: ع (عائد) amaphoric : a : مض (مضمر) Pronamenal : P، ومن ثم يكون أثرها جميعًا على النحو التالى:

١- أثر المركب الاسمى: وهو عائدى خالص، يتمتع بالسمتين: + ع - مض [+ a - p].

٢- أثر pro: فهو ضميرى خالص، يتمتع بالسمتين: - ع + مض [-a + p].

٣- أثر المتغيرات: فهى ليست إحالية، ولا ضميرية، وتتمتع بالسمتين: - ع - مض [- a - p-].

٤- أثر الضم: فإنه يؤخذ على أنه من قبيل العائد الضميرى، فهو يتمتع بالسمتين: + ع + مض [+ a + p] ويشارك الضمائر والعائديات فى خصائصهما.

وتقسم السمات نفسها بصورة متقاطعة المقولات الظاهرة، فيصبح لدينا:

١- العائديات الخالصة: وهى الضمائر الانعكاسية، ومتبادلات العلاقة، مثل: نفسه، عينه، كلهم، جميعهم... وغيرها.

٢- الضمائريات الخالصة، مثل: أنا، أنت، هو... إلخ.

٣- التعابير الإحالية: التى ليست عائدية، ولا ضميرية مثل: محمد، على، الطفل... إلخ.

٤- مقولة العائدى الضميرى: وهى مقولة مفتقرة(٢٧).

ولتوضيح ذلك فى اللغة العربية نقول بأن المكون الذى يحتل موقعًا خارجيًا، يجب أن يكون مربوطًا بعائد، يشغل وظيفة داخلية، ويقصد بالوظيفة الداخلية، تلك التى يعمل فيه المحمول معجميًا... ففى المثال:
جاء الذى إياه انتقدت.

فالفعل انتقدت، يعمل فى وظيفتين هما: الفاعل والمفعول (فا، ومف) فى مقابل هذا، نجد أن وظيفة: البؤرة. focus أو: الموضع: topic التى تشغلها الكلمة: إياه، فى المثال السابق(٢٨).

ومن الفروق الجوهرية بين المراقبة العائدية، والمراقبة المكونية فى اللغة العربية:

(٢٧) انظر: المعرفة اللغوية ٣٠٥.
(٢٨) اللسانيات واللغة العربية ٧٨.

ـ العنصـر العـائدي في المراقبـة العائدية يكـون ظاهراً، ويكون الظاهر ضميراً مـنفصلاً أو متصلاً، والضـمير المنفصل له وجود على مسـتوى البنية المكونية، وعلى المسـتوى الصرفي والصوتي(٢٩): وأما الضميـر المتصل، فليس له وجود كمكون، وإنما وجود صـرفي، حيث يشكل جزءاً من كلمة، ويعد لاحقة(٣٠).

بيد أن العنصـر العائد غير الظـاهر، هو عنصر ضميـري خالص، وعلى الرغم من كـونه لا يملك وجـوداً على مسـتوى البنـية المكونيـة، ولا على مستوى البنية الصوتية، إلا أن له محتوى وظيفيًا خاصًا، وهذا هو الذي يمثله العنصر الـ Pro(٣١).

ومن الملاحظ أن العائد في المراقبـة المكونية فارغ دائمًا، مثله في ذلك مثل العائد الوظيفي، وهو على العكس من العنـصر: ضم، ليس له محتوى وظيفي خـاص، وإنما يحصل على محـتواه من مراقبه، شـأنه في ذلك شأن العائد الوظيفي(٣٢).

وعلى الرغم من الاختلافات التركيبية والصرفية، فإننا نجد قاسمًا مشتركًا بين العوائد في المراقبة العائدية، وهو كونها ضـميرية، حيث تمتلك مستوى وظيفيًا، بيد أنها فارغة صوتيًا، ولكنها غير فارغة تركيبيًا.

---

(٢٩) انظر: شرح ابن عقيل ١٠/ ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٥٦ وما بعدها.

(٣٠) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٩، ٥٢، ٥٥، ٥٦ وما بعدها.

(٣١) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥١، ٥٣، ٥٤.

(٣٢) اللسـانيات واللغة العربية ٧٩ – ٧٠.

وتقوم مبادىء نظرية بتحديد الشكل الذى ترتبط به، أو يجب أن ترتبط به بغيرها المقولات المتنوعة الأنماط.

ثمة مبادىء تقوم بها نظرية الربط، نذكرها على الوجه الآتى:

١- مبدأ قيد الفاعل المحدد، وتمثله القاعدة الآتية:

ـ التعبير الإحالى حر مشاركيًا (فى مجال سلسلته) مثال ذلك: فى الأمثلة العربية:

١- يتوقع الرجال (أن يراهم الأولاد).

٢- يتوقع الرجال (أن يرى الأولاد بعضهم بعضًا)(٣٣).

فإننا نجد أنه لا يمكن أن يرتبط الضمير: هم، بالأولاد، لكن يجوز أن يرتبط بالرجال، أو بغيرهم، ممن يحددهم السياق، كما هو الحال فى المثال: (١) وأنه يجب أن يرتبط المركب: بعضهم بعضًا، بما فيه من ضمير بالأولاد، ولا يجوز أن يرتبط بالرجال، كما هو الحال فى المثال: (٢)(٣٤).

ويلاحظ أن الضمائريات والعائديات، لا يرعيان المبدأ:

---

(٣٣) الأمثلة باللغة الإنجليزية:

1- the men expected [the boys} to see them k]

2- the meni expected [the boys j to see[each other] L]

وينص قيد الفاعل المحدد، على أن الضمائريات حرة، والعائديات مربوطة فى مجال الفاعل الأقرب: men فى المثال: (١).

أما العائدى: each other فيجب أن يربط بالكلمة: the boys، فى المثال: (٢) والرمز: k يتميز عن الرمز j ولكنه قد يتطابق مع الرمز I وأما الرمز L فيجب أن يتطابق مع الرمز J:

انظر: المعرفة اللغوية ٣٠٥.

(٣٤) انظر: المعرفة اللغوية ٣٠٦.

- التعبير الإحالي حرّ مشاركيًا (في مجال صدر سلسلته) الخاصة بنظرية الربط.

فالعائديات - خلافًا للتعابير الإحالية، يجب أن تكون مربوطة بالأخرى، على حين أنه قد تكون الضمائريات مربوطة.

ففي اللغة العربية نجد أن المثالين(٣٥):

١- يحب بعضهم بعضًا ٢- أرادوا أن يحبهم أحمد.

لا تشتمل الأمثلة إلا على متبادل علاقة مترابطين فقط.

حيث يمكن أن يرتبط الضمير الواقع مفعولاً به بالضمير الواقع فاعلاً أو لغيره مما يحدد السياق.

أما في المثالين:

١- يحبونهم. ٢- أرادوا أن يحب أحمد كلاً منهم.

فإننا نستخلص بالنظر إلى الطريقة التي تترابط بها الضمائريات ما يلي:

(٣٥) الأمثلة باللغة الإنجليزية:

1- they j like [each other] i

2- they i wanted Ahmed to like them i, j

فاستبدال التعبير الإحالي المربوط بعنصر مربوط ينتج تعبيرا غير نحوي.

وتختلف العائديات فوق ذلك عن الضمائريات بالنظر إلى إمكانية الربط، فتوزيعهما - في الحقيقة - أقرب ما يكون تكامليا، فالضمائريات عادة ما تكون حرة في تلك السياقات، التي تكون فيه العائديات مربوطة.

ففي المثالين السابقين: لا يمكن أن يتبادل التعبيران each other, them موقعهما، فينشأ المثالان غير النحويين الآتيين:

1- they i like [them] i

2- they i wanted Ahmed to like [each other] i

انظر: المعرفة اللغوية ٢٠٧.

ففي المثال: ١- يحبونهم: لا تصح هذه الجملة، إذا ما أريد ربط الضمير الواقع مفعولاً به بالضمير الواقع فاعلاً، لأنه في مثل هذه الحالة: يجب أن تتخذ الجملة الشكل التركيبي:

١- يحبون أنفسهم.

أما في المثال: أرادوا أن يحب أحمد كلاً منهم.

فهي جملة صحيحة وفقًا لقواعد الربط بين الضمائريات في اللغة العربية.

حيث إن الضمير الذي يتضمنه المركب: كلا منهم، قد ارتبط ارتباطًا صحيحًا، فهو مرتبط بالفاعل الأبعد، فاعل الفعل: أرادوا، لا بالفاعل الأقرب: فاعل الفعل: يحب.

ومن ثم تتخذ نظرية الربط الصورة التالية: حيث تظل فكرة المجال المحلي local domain في حاجة إلى تحديد، وحيث تساوي الحالة (ت) المبدأ:[٣٦].

- العائد مربوط في المجال المحلي. أ
- الضمير حر في المجال المحلي ب
- التعبير الإحالي حر (في مجال صدر سلسلته) جـ

أما بالنسبة للغة العربية، فإن الربط العائدي في الصلات المقيدة: restricitive realatives يختلف عنه في الصلات الحرة free realatives

وفي الجمل الصفات، ففي المثال:

---

(٣٦) انظر: المعرفة اللغوية ٣٠٧.

١- جاء الرجل الذى انقذته، توجد ثلاثة روابط عائدية هى:

(أ) الربط بين الرأس الاسمى والموصول، أى بين: الرجل، و: الذى.

(ب) الربط بين الموصول والعائد، أى بين: الذى وضمير الغيبة: الهاء.

(جـ) الربط بين الرأس الاسمى والعائد أى بين: الرجل، وضمير الغيبة: الهاء.

وعلى الرغم من الاكتفاء برابط واحد من الثلاثة، إلا أن رابطًا واحدًا لا يكفى فى شأن الصلة المقيدة(٣٧).

ويشترط التطابق فى اللغة العربية بين الرأس الاسمى والموصول والعائد، أن يكون فى: العدد والجنس، وهذا الأمر يتطلب ضرورة وجود رابطين على الأقل، ويتم الحصول على هذين الرابطين على الوجه الآتى:

١- الربط بين الرأس الاسمى ومركب الموصول، ينتج بناء على قيد السلامة فى التركيب الذى يشترط بأن كل نعت يجب أن يضم عائديًا يعود على الرأس المنعوت.

٢- يعد الموصول صفة حاملة لسمات التعريف والإعراب، حيث يتضمن الموصول: الذى ـ مثلاً ـ عنصرًا ضميريًا مربوطًا بالسابق الاسمى والعائد.

وعلى ذلك، فيمكننا أن نقول بأن ربط عنصر عائدى داخل الجملة، التى تليه بأنه خاصية معجمية للموصول.

---

(٣٧) انظر: اللسانيات واللغة العربية ٨٠.

ونقول إذن بأن الربط بين المركب الاسمي السابق، وبين مركب الموصول، إنما هو عائدي، على الرغم من كونه محليًا، ويترتب على ذلك، أنه لا يوجد دائمًا تطابق بين الرأس الاسمي والموصول، مثلما لا يوجد تطابق بين الاسم المنعوت والصفة، التي تنعته، ومثال ذلك:

١- لقيت الرجلين الذى انتقدك، والذى انتقد زيداً.

٢- ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان.

حيث سابق العائد الفارغ، فاعل الصفة مبعثر.

*المثال: ٣- مرت بالزيدين الكريم والبخيل.

حيث السابق واحداً، والعائد اللاحق مبعثر[٣٨].

أما في الجمل الحالية، فإن من خصائص المركب الوصفي الحالي، أنه يتضمن ضميراً مراقبًا، مراقبة عائدية محلية (في المجال المحلي) بيد أننا نجد ـ أيضًا ـ جملا حالية، تماثل في بعض الخصائص الحال المفردة، وتتميز هذه الجمل عن الجمل الموصولة، بأنها لا تكون داخل موقع المركب الاسمي، مثال ذلك:

١- رأيت الفارس يبارز.

٢- جاءني زيد وهند هو يبكي وهي ترقص.

تخوّل الجملتان السالفتان أساسًا نفس البنية الوظيفية، ونفس التأويل، اللذين يخولان للأحوال المفردة التي تناسبهما[٣٩].

---

(٣٨) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٢ وكذا: اللسانيات واللغة العربية ٨١ - ٨٤.

(٣٩) انظر: اللسانيات واللغة العربية ٨٣.

وفى حين يسهل التفريق بين النعت المفرد، والحال المفرد، فإنه يصعب ذلك فى الحال الـجملة، والنعت الجمـلة، حيث يذكر ابن عـقيل فى مـثال ينسـبه إلى سيبويه وهو:

١- فيها رجل قائما، يقول ابن عـقيل بأن: قائمًا: حال منصوب، وليس نعتًا، وإلا لكان مرفوعًا، ويمكننـا وفقًا لهذا أن ندعى فى المثال: ١- رأيت فارسًا يبارز، بأن: يبارز، تصلح نعتًا وحالاً أيضًا(٤٠):

وانسجامًا مع مـا ذكره تشومسكى فى نظرية الربط العاملى بشأن تطبـيقها على أنظمة التراكيب العربية، فانه يجب أن يدخل: ضم، كمقولة فارغة، فى مستوى البنية المكونية بمـقتضى مبدأ الإسقاط Projection Principle الـذى يقتضى بأن كل تمثيل تركيبى يجب أن يكون إسقاطًا للبنية المحورية themat-ic Structure وللخصائص التصريفية للوحدات المعجمية.

ثمة افتراضان، افـتراض الدمج، وافتراض التطابق، فهما لا يسـتبعان ـ فقط ـ افتراضات مختلفـة عن مكونين من مكونات النحو (الصرف من جهة، ونظرية الموضوعات من جهة أخرى).

أما عن دور إسقاط: ضم pRo بالنظر إلى تحليل الدمج، فإنـه يفترض وجود نمطين من اللواصق: ١- لواصق ضميرية (و/ أو إحالية).

٢- لواصق غير ضمـيرية (و/ أو غير إحالية).

واللغة العربية باعـتبارها من اللغات التى لا يوجد فيها بالـضرورة ضمير منفصل فاعل ـ مثلاً ـ وغيرها من اللغات، كالإيطالية والأسبانية وغيرها، لها

---

(٤٠) اللسانيات ٨٣ وانظر: شرح ابن عقيل ١/ ٦٤٠.

لواصق ضميرية، بينما اللغات التي لا تسقط: ضم ـ كالإنجليزية والفرنسية، فليس لها هذا النوع من اللواصق[٤١].

ويحدد تشومسكي شروطًا لافتراض التطابق على النحو الآتي:

١- التطابق (تط) يمكن أن يكون له حالة إعرابية (ح ع) ولكن ليس له وظيفة إحالية.

٢- ضم: له حالة إعرابية (ح ع) ووظيفة إحالية.

٣- ثمة توافق في كل الصفات بين التطابق وضم (تط، ضم).

وليست جميع اللغات على سواء في التطابق، فقد يكون للتطابق حالة إعرابية في بعض اللغات، وحينئذ يظهر: ضم، أما إذا لم يكن للتطابق حالة إعرابية في بعض اللغات الأخرى، فإنه لا يمكن حينئذ أن تظهر: ضم[٤٢].

وفي حالة الازدواج الضميري أو Pronominal doublings، أو الازدواج المتصل، فإنه يجب أن يؤول تأويلات مختلفة في نظرية الربط العاملي وتحليل التطابق ففي المثال: ١- جاءوا هم لا أخواتهم.

حيث نجد أن كلتا العبارتين لهما وظائف نحوية، وكذلك وظائف إحالية، فاللاصقة الضميرية، تخول وظيفة من الوظائف التصريفية Subcategorized function (فا ومف) فاعل ـ مفعول، والشكل البارز للضمير، هو: بؤرة، لا تحمل أية وظيفة يعمل فيها المحمول[٤٣].

---

(٤١) انظر: اللسانيات ١١١.

(42) N, Chomsky: Some Concepts and Consquences of the theory of goverment and binding MIT Press, 1982

(٤٣) انظر: اللسانيات ١١٢ - ١١٣.

إنه وفقا لتحليل الدمج، مع حـالة الازدواج، فإنه يتوقع أن يكون التطابق الإعرابى بين اللاصقة والصورة المنفصلة للضمير غبر ضرورية، ويتضح ذلك من خلال الأمثلة التالية:

١- رجع هو وبقيت أنا ٢- التقيت به هو ٣- نبايعك أنت

حيث نـجد أن اللاصقـة الضمـيرية في اللغـة العربيـة، يختلف شكـلها باختلاف حالتها الإعرابية، سواء فى حالة الرفع أو غيرها، بينما نجد الضمير المنفصل المؤكـد للاصقة، لا يكون إلا مرفـوعًا، بما يؤكد سلامـة افتراض التطابق فى الإعراب.

كما يلازم تحليل الدمج ـ أيضًا ـ توقع آخر، بصدد السمات، التى يجب أن تكون في اللاصقة، لتصبح ضمـيرية، وأن هذه السمات هى عينها الواردة في الضمير (شخص وعدد وجنس وإنسان وإعراب)(٤٤).

أما بخصوص تحليل التطابق، فإن التطابق فى الـسمات السالفة، إنما هو تطابق افـتـراضى، وليس تطابقًـا مـتوقـعًـا، كمـا أسلفنا فـى تحليل الدمج والازدواج الضميـرى، على الرغم من عدم وجود مبررات لهـذا الافتراض، فحينـما يكون فاعل الفعل مـركبًا اسميًـا، غير ضمـيرى، يكون التطابق بين الفعل والفاعل فى سمات: الجنس فقط، ففى الأمثلة:

١- جاءت البنات ٢- جئن البنات ٣- جاءوا الأولاد.

حيث يصح المثال الأول فقط، ويشذ المثالان الآخران (على لغة أكلونى البراغيث).

(٤٤) انظر: اللسانيات ١١٣.

ويعد اختيار السمات الملصقة بالفعل للدلالة على الفاعل اختياراً اعتباطيًا، ويختلف هذا الاختيار من لغة إلى أخرى(٤٥).

لكن السمات التى يتمثلها إسقاط: ضم، أو: الازدواج الضميرى، ليست اعتباطية فى شىء، فهى كل السمات الإحالية، بما فيها الشخص والعدد على الخصوص.

وتشتمل اللغة العربية على نوعين من الأشكال الضميرية، يختلفان باختلاف السياق:

١- أشكال منفصلة.

٢- أشكال متصلة (مدمجة ـ عادة ـ فى عاملها).

وتتميز اللغة العربية بثراء نظام اللواصق وكثرته على نظام الأشكال المنفصلة، كما تتمايز اللواصق فى حالة الفاعلية، عن اللواصق فى حالة المفعولية والإضافة.

١- فى حالة الفاعل: فإن حالة الإلصاق، تختلف باختلاف زمن الفعل.

(أ) ففى الزمن الماضى: تكون اللاصقة: affix إلحاقًا: suffixation (ضمائر الرفع المتحركة والساكنة، مثل: تاء الفاعل، ونا الدالة على الفاعلين ونون النسوة وألف الاثنين وواو الجماعة).

(ب) وفى الزمن المضارع، فهناك لاحقة متقطعة "discontinuous" تصديرًا بالأساس، وكذلك إلحاقًا (كحروف المضارعة: أنيت، والسين للاستقبال... إلخ).

(45) Bresnan: Control of complemnetation linguistic inquriy, P. 13 1982

٢- في حالة المفعولية والإضافة: فاللواصق ـ دائمًا ـ لواحق، وهي غير متأثرة بالجهة أو بطبيعة المقولة العاملة فيها.

أما الأشكال المنفصلة (الضمائر المنفصلة) فهي نوعان اثنان، مع اختلاف في الانتاجية، وفي أصل التكون التاريخي.

(أ) النوع الأول، الأكثر إنتاجية، وهو يتضمن المنفصلات المرفوعة، مثل: أنا ـ أنت ـ هو. . . إلخ، وهذا النوع تكون أشكاله غير معمول فيها، ووظائفها تكون إما محورًا theme أو موضعًا topic أو: بؤرة، تكرر اللواصق المذكورة، ولا يمكن أن تبرز كفواعل أو مفعولات، بدون أن تكون هناك لاصقة تشغل العامل.

(ب) النوع الثاني: المنفصلات غير المرفوعة: وهي تتضمن أشكالاً، بتصدير العماد «إيا» ولا تظهر في السياقات، التي يكون فيها الضمير منصوبًا، حيث الضمير مفعول للفعل أو للمصدر ـ مثلا ـ وخصوصًا، حينما يفوق عدد المتصلات للعامل الواحد متصلين.

ونلاحظ أن «إيا» تظهر في السياقات التي يؤدى فيها إلحاق الضمير إلى خرق لقيد الشخص، كما تظهر ـ أيضًا ـ في سياق التبئير، فهي لا تظهر إلا في السياق المعمول فيه، وهذه من خاصية المتصلات.

ومما يزيد في ارتباط صيغة «إيا» الضميرية بالملحقات، أصلها التاريخي، إذ من المرجح أن تكون قد انفصلت عن الفعل، واعتمد «إيا» في هذا الانفصال وهي في الأصل ـ متصل متكلم.

ـ إذن «إيا» والملحقات، تظهر في السياقات المعمول فيها.

- والمنفصلات المرفوعة، تعمل فى السياقات غير المعمول فيها.

ثمة شكلان للتطابق فى اللغة العربية، ذكرهم العلماء العرب القدامى، يمكن التمثيل بهما:

١- الشكل الأول: مثال ذلك:

١- جاءا ٢- جاءوا.

فهل ألف الاثنين، وواو الجماعة فى المثالين السابقين علامة تطابق بين الفعل والفاعل أو هما ضمير؟

فإذا كانت الألف والواو علامة تطابق، فلابد أن يكون هناك ضمير مستتر، ولابد من معرفة المستوى الذى يمثله هذا الضمير، هل يمثل المستوى الوظيفى functional Structure فقط، أم يمثل المستوى التركيبى Phrase Structure أيضًا؟

٢- الشكل الثانى: مثال ذلك:

١- جاءوا الأولاد.

٢- وقد جاءواهم بالغنيمة. (مع نبر الضمير: هم)

٣- وقد جاءهم بالغنيمة.

هناك إشكالية حول إمكانية أو عدم إمكانية توارد هذه العلامة، الضمير والفاعل، الظاهر أو المضمر، وقد ذهب النحاة العرب القدامى فى شأنها إلى مذهبين:

أولاً: جمهور النحاة: وهم يجمعون على أن: الواو، فى المثال: ١، ٢ ضمير وليست علامة، وهذا الضمير هو الفاعل، وأن عدم إمكان توارد الواو مع الفاعل يرجع إلى أنه لا يمكن توارد فاعلين لنفس الفعل.

ثانيًا: رأى المازنى: يقول بأن الواو علامة للجمع.

وحول الرأيين يقول ابن يعيش: «وقد اختلف العلماء في هذه الألف والواو، فذهب سيبويه إلى أنهما قد تكونان تارة اسمين للمضمرين، ومرة تكونان حرفين دالين على التثنية والجمع، فإذا قلت: الزيدان قاما، فالألف: اسم، وهى ضمير الزيدين، وإذا قلت، الزيدون قاموا، فالواو: اسم، وهو ضمير الزيدون، وإذا قلت: قاما الزيدان، فالألف حرف يؤذن بأن الفعل لاثنين، وكذلك إذا قلت: قاموا الزيدون، فالواو حرف مؤذن بأن الفاعل لجماعة، وهى لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم، وعليه جاء قولهم: أكلونى البراغيث في أحد الوجوه.. وذهب أبو عثمان المازنى وغيره من النحويين إلى أن الألف فى: قاما: والواو فى: قاموا، حرفان يدلان على الفاعلينِ والفاعلينَ المضمرينِ.. والفاعل فى النية، كما إنك إذا قلت: زيد قام، ففى: قام، ضمير فى النية، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثنى أو جمع، فالضمير ـ أيضًا ـ فى النية، غير أن له علامة.

والمذهب الأول: لأنك إذا قلت: الزيدان قاما، فالألف قد حل محل: أبوهما، إذا قلت: الزيدن قام أبوهما، فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسمًا، وجب أن تكون اسمًا[٤٦].

أما سيبويه فإنه يقول: «ولا يقع هو في موضع المضمر الذى فى فعل، لو قلت: فعل هو، لم يجز، إلا أن تكون صفة، ولا يجوز أن يكون هما فى موضع الألف فى: ضربًا، والألف التى فى: يضربان، لو قلت: ضرباهما

(٤٦) شرح المفصل ٣/ ٨٧ - ٨٨.

أو: يضــرب همــا: لم يجــز، ولا يقع: هم، في مــوضع الواو، التي في: ضــربوا، ولا: الواو، التي مع النون في: يضــربون، لو قلت: ضــرب هو، أو: يضــرب هم، لم يجز... فــأنا وأنت ونحن وأنتــمــا وأنتم وأنتن، وهو وهي وهمــا وهن، لا يقع شيء منها في مــوضع شيء من العــلامات، مــما ذكرنا، ولا يقع في موضع المضمر، الذي لا علامة له، لأنهم استغنوا بهذا، فأسقطوا ذلك»(٤٧).

بالنظر فــيمــا ذكره ابن يعــيش، نجــد أنه يعوِّل على مــا يسمى: وحــدة الصيــغة، بالنظر إلى أن الوظيــفة (وظيفــة الفاعلية) مــحققــة، إما عن طريق الألف أو الواو، أو الاسم العادي.

أما سيبويه، فإنه يعوِّل على: التوزيع التكاملي بين الألف والواو والضمير المنفصل.

والحق، فإن مــا ذكره ابن يعيش وسيبــويه، لا يمكن اعتباره حــجة على ضمــيرية كل من: الألف والواو، لأن ما ذكــره ابن يعيش أمر، يحــتاج إلى برهنة وتدليل، حــيث من الممكن أن ننكر كــون الألف والواو تحــلان محل الاسم، وأن نفترض أن مــا يحل محل الاسم هو: الضمير غــير البارز، وأن هذه الألف والواو علامة فقط، كما ادَّعى ذلك المازني، كما أن اعتراض ابن يعيش عليــه، اعتراض لا يدحضــه في شيء، أما كلام ســيبويه، فهــو كلام صحــيح، ولكنه ـ أيضًــا ـ لا يمكن أن يؤول دليلاً على كــون كل من الألف والواو اسمًا.

---

(٤٧) الكتاب ٢/ ٣٥١.

ويعد ـ أيضًا ـ التوكيد في النحو العربي، من الأبواب، التي تعالج في ضوء نظرية الربط، وكذا باب التوكيد والبدل وغيرها.

أما ما ذكره ابن عقيل عن التوكيد بالضمير، فإن جميع الضمائر المتصلة التي أوردها، هي ضمائر للمتكلم أو للمخاطب أو ضمير الغائب غير المرفوع، ولم يذكر ضمير الغائب المرفوع، ومعلوم أن هناك اختلافًا بين هذه الضمائر، وبين ضمير الغائب المرفوع، لأن الضمائر السالفة، ضمائر متصلة، أما ضمير الغائب المرفوع، فيمكن اعتباره علامة تتطابق..»(٤٨).

أما الاستراباذي، فإنه يقول: «وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجهًا آخر، غير تكرير العماد، هو أن تكرر منفصلاً، فتقول في المرفوع: ضربته أنت، وهو من باب تكرير اللفظ، وإن كان الثاني مخالفًا للأول، لفظًا، إذ الضرورة داعية إلى المخالفة، لأنه لا يجوز تكريره متصلاً بلا عماد، لئلا يصير المتصل غير المتصل، وتقول في المجرور: مررت بك أنت، وبه هو، لأنه لا ضمير للمجرور منفصل، حتى يؤكد به، فاستعير له المرفوع، وأما المنصوب المتصل، فأصله أن لا يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل، إذ للمنصوب ضمير منفصل، فيقال: رأيتك إياك، ورأيته إياه، لكنهم كما أجازوا بالمنصوب المنفصل، أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل، نحو: رأيتك أنت، ورأيته هو، فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدًا لفظيًا لأي متصل، كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وإنما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته وأصالته، إذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور، فتصرف منه

(٤٨) انظر: شرح ابن عقيل ٣/ ١٥٢ - ١٦٠.

أكثر، ومن ثمة لم يقع الفصل إلا بصفة المرفوع المنفصل، كما يجيء في باب الضمائر، ولولا هذا النظر لكان القياس أن يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل، لما بين الجر والنصب من الإخوة، كما في باب المثنى، وجمع التصحيح، وباب ما لا ينصرف»(٤٩).

(٤٩) شرح الكافية ١/ ١٢٣، والحق، فإن قول الاستراباذي عن قوة المرفوع وأصالته، يحتاج إلى مناقشة في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، يقول برجشتراسر: «وأما الحركات المقصورة، فيظهر أنها كانت في الأصل، اثنين لا ثلاث، يعني: حركة كاملة، هي الفتحة، وحركة ناقصة أحيانًا تشبه الكسرة، وأحيانا تشبه الضمة.

فليست الضمة علامة المرفوع إذن، هي الحركة الأصلية في الحركات العربية، بل هي حركة ناقصة، مع أختها الكسرة علامة المجرور، انظر: التطور النحوي للغة العربية ٥٤ وأما قوله: «لما بين الجر والنصب من الإخوة، كما في باب... إلخ» يحتاج إلى مناقشة ونظر - أيضًا - حيث تؤكد الدراسات الصوتية الحديثة أن علامة الإخوة، تكون بين الضمة والكسرة، ويذكر برجشتراسر أن آثار كثيرة تدل على أثر الكسرة والضمة، لا فرق بينهما في الأصل معنى ووظيفة.. ومن تلك الآثار، أن كثيرا من الأفعال، ماضيها إما: فَعِلَ أو فَعُلَ، وقد يوجد فرق بين الصيغتين لكنه قليل الأهمية بالنسبة إلى الفرق بين: فَعَلَ وفَعِلَ أو بين: فَعَلَ وفَعُلَ وكثير من الأفعال، مضارعة إما: يفعُل أو يفعِل، والفرق بينهما أقل من الفرق بين فَعِلَ وفَعُل.

ويذكر برجشتراسر أن الفتحة في اللغات السامية، ومنها اللغة العربية، كانت دائما حرفا ثابتا، حيث إن آلات النطق، كانت توضع في وضع تعين لنطقها في حركة كاملة معينة.. والكسرة والضمة كانتا حرفين انتقاليين، فهما حركتان ناقصتان، غير معينتين، ليس بينهما فرق معلوم ثابت، بل صوتهما تابع للحروف الصامتة السابقة والتالية لهما في الكلمة.

انظر: التطور النحوي للغة العربية ٥٤ - ٥٦.

ويقول ابن جني: «إن بين الياء والواو قربًا نُسبًا ليس بينهما وبين الألف، ألا تراها تثبت في الوقف، في المكان الذي تحذفان فيه، وذلك قولك: هذا زيد، ومررت بزيد، ثم تقول: ضربت زيدا...» سر صناعة الإعراب ١/ ٢٣.

وانظر في ذلك أيضًا: تصحيح الفصيح، لابن درستويه ١٠٥، ١١٠ وكذا: المزهر للسيوطي ١/ ٢٠٧، حيث يتأكد لنا مما ذكراه، تطابق العلاقة بين الضمة والكسرة في الأصل معنى ووظيفة، على حد تعبير برجشتراسر.

رابعاً: نظرية الحالة:(٥٠)

لقـد نشأت الأفكار الرئيـسيـة المتـعلقة بهـذه النظرية عن دراسة جـمل المـصـادر "infinitive clauses" ذوات الفاعل حـيث يمكن أن تظهـر جملة المصدر المؤول بعد حرف الجر أو الفعل.

من هذه المصادر فى اللغة الإنجليزية ما يتألف من حروف المصدر، فى شكل التركيب الآتى: (for + مركب اسمى + to + مركب فعلى)(٥١) ليست

(٥٠) يقول جـون ليونز J. Lyons عن نظرية الحالة: «لقد ميز تشـومـسكى بين أمرين فى التركيب العميق لجملة فى كتابه: «مظاهر النظرية النحوية» وهمـا: المسند إليه أو الفاعل، والمفعول فى البنية السطحية، وقال: إن ذلك فى الوظائف الدلالية للتركيب العميق للجملة، غير أن كثيرا من علماء اللغة، لم يوافقوا على مقولة التفرقة هذه بين المسـند إليه والمفعول، وقالوا: إن هذا الأمر شكلى ونسبى أيضاً، لأن تعريف المسند إليه أو المفعول، يختلف من لغة إلى أخرى، وبناء على ذلك، فهما غير ذى أهمية واضحة فى تحديد معنى الجملة.

ولقد نشر فيلمور C. J. Fillmore فى عام ١٩٦٨م بحثا بعنوان: «حالة الحالة» "the case of case".

وقال إن التـحليل اللغوى الحقـيقى للجملة، هو ذلك التـحليل الذى يكشف بصورة مـقنعة عن مكونات كل جملـة فى أعمق مستوى من مـستويات التحليل النحـوى، أى يكشف عما أسـماه بالحالات النـحوية، مثل: الـفاعل: Agent والأداة instrument والمـكان place.. ويـدل مصطلح: الحـالة، على اختلافـات بعض صيغ الأسماء باختـلاف الحالة التى يكون عليـها هذا الاسم فى الجملة، مثل: حالة الفاعلية (الرفع) Nominative وحالة المفعولية (النصـب) Ac-cusative وحالة الإضافـة (الجر) Genitive وحالة المفعول غـير المباشر Dative ...إلـخ ومثل ذلك أيضاً فى الأفـعال وحروف الجر، حيـث إنهـا تؤثر فى حالات المفعول به ومتـممات الجـــملة Complaments وكل ذلك يظهر فى صور حـالات معينة، وهو ما نجـده واضحاً فى اللغات اللاتينيـة والألمانية، حيث نرى الأسمـاء المعربة inflected تتخذ أوضاعا خـاصة طبقا للحالة التى تقع فيها داخل التركـيب، مثل: الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة أو غيرها.

انظر: نظرية تشومـسكى اللغوية ١٦٧ – ١٧٧.

(٥١) مثال ذلك بالإنجليزية - for John to be the winner

موجودة فى أشكال التـركيب العربية، وإن كـان من الممكن تأويل هذا النوع أحيانًا بالمصدر الصريح.

ومنها أيضًا ـ ما يتـألف من الشكل التركيبى (that + جـملة)[٥٢] وهـذا الشكل أشبه بالمصدر المؤول فى اللغـة العربية المؤلف من (أنْ أو أنَّ، مثلاً + جملة).

ومن ثم فإن هناك اختلافًا بين اللغة العـربية، واللغة الإنجليزية بخصوص مـا يمكن أن يدخل على المـصـادر، أو المـصادر الـمؤولة، وبخـصـوص مواقعها.

ومن الأشكال التـركيـبية فـى اللغة العـربية، التى تـتـفق مع نظائرها فى الإنجليزية من جمل المصادر: ما يلى[٥٣]:

---

(٥٢) مثال ذلك بالإنجليزية

- the belief [that john is the winner]

(٥٣) الأمثلة بالإنجليزية

1- for [john to be the winner] is un likely

2- l, d [refer for[john to be the winner]

3- l belief [john to be the winner.

4- the belief [john to be the winner.

5- Proud [John to be the winner].

جملة المصدر المؤول فى مواقع أخرى مثل:

6- the belief [that John is the winner].

7- Proud [that John is the winner]

8- [John is to be the winner] is un likely].

ثمة مثالان آخران تسـمح بهما قواعد البناء التركيبى لهذه المصـادر فى الإنجليزية هما:

9- I wounder to the winner [John to give the book].

10- I wonder [to whom John is to give the book].

وترجمتها هى: ١- أتسـاءل لمن سيعطى جون الكتاب.

=

١- من غير المحتمل كون أحمد الفائز.

٢- أفضل أن يكون أحمد الفائز.

٣- أعتقد أن أحمد سيكون الفائز.

٤- الاعتقاد أن أحمد الفائز.

٥- فخور بكون أحمد الفائز.

٦- اعتقاد أن يكون أحمد الفائز.

٧- فخور أن أحمد الفائز.

٨- من غير المحتمل أن يكون أحمد الفائز.

فهذه الأشكال التركيبية، تسمح بصياغتها القواعد العربية، وهي تراكيب صحيحة، وذلك لجواز أن تقع المصادر مؤولة للأفعال أو للصفات أو للأسماء أو لحروف الجر المتعلقة بمجرورها بأسماء أو صفات، ولجواز أن تشغل المصادر - أيضًا - موقع المبتدأ.

* فقد يمكن ترجمته ٢- أتساءل لمن سيكون إعطاء جون الكتاب.
ويمكن أن يكون ترجمته غير ذلك.
والأمثلة السابقة في اللغة الإنجليزية، لكي تولد على وجهها الصحيح، ينبغي أن يتوفر لها نظام القواعد المعقدة، حيث ينبغي البحث عن قيد من قيود الإخراج out put condition التي تفرض على البنية السطحية، لتصفية ما لا يجوز من الحالات، ثم تطبق بعدئذ القواعد البسيطة دونما قيود سياقية.
وفي ضوء قيود الإخراج تلك، فإن الأبنية السطحية التي تتخذ صورة القاعدة التركيبية [NP+to+vp] وينبغي أن تمنعها مصفاة، عندما لا تكون البنية NP ضمًا، إلا إذا ما جاء هذا التركيب، بعد فعل أو حرف جر.
وهكذا تمتنع الأمثلة ٤، ٥، ٨، ٩ على حين حيث تجاز الأمثلة: ١، ٢، ٣ عن طريق جملة أداة الاستثناء إلا في الحكم السابق.
انظر: المعرفة اللغوية ٣٣١ - ٣٤١.

كمـا تصلح نظرية الحالة للتطـبيق على اللغة العـربية فى حـالة الإعراب وضوابطه من جـانب، وعلى الموقـعيـة، أيضًا ـ من جانب آخـر، ومفـهوم الحالة يدل على هذه الموقعية، حتى فى اللغـات المعربة، لأن تغير حركات الإعراب، قد لا يدل بالضرورة على تغير الوظائف النحوية، كتحديدنا لحالة الفاعلية والمفعولية فى المثالين:

١- ضرب عيسى موسى

٢- أكل عيسى الكمثرى

على مجرد الموقع دون الحركات.

وبعد... فـإن نظرية الحالة، تعالج الآن السـؤال المتعلق بالكيفـية التى تحددها «الحـالة» ويعتمـد هذا السؤال بصـورة حاسمـة على قرارات تخص الأنظمة الفرعية الأخرى للنحو الكلى.

فالنظام القالبى بنية مـعقدة متشابكة بصورة محكمـة، حتى إن أى إقتراح محدد، سوف تكون له نتائج واسعـة النطاق، كما أنه لم يحل بعد الكثير من القضايا المتعلقة بالكيفية، التى ينبغى أن تصاغ بها الأفكار الأساسية.

واللغات جميعًا تخضع لجوهر نظام «تحديد الحالة» ولو أنه سوف يكون هناك تحقق صرفى فى بعض اللغات فقط، ففى الإنجليزية، وهى لغة تعوزها الحالة لصرفية "morphological Case" إلى حد كبير، سوف تظهر خصائص تحديد الحـالة مع ذلك فى النماذج التى وردت فى الأمثلة السـابقة، وسوف يظهر ـ أيضًا ـ فى قيد متاخمة الحالة، الـمفروض على بنية المركبات، وفيما يتطلب من تحديد الحالة بالنسبة للمتغيرات، وهلم جرا[٥٤].

(٥٤) المعرفة اللغوية ٣٤٣.

أما بالنسبة للغة العربية، فإنها من اللغات، التى ينبغى أن تحدد فيها «الحالة النحوية» أى تحدد فيها الحالة فى مستوى من مستويات التمثيل السالفة للمستوى السطحي، أى مستوى الصورة الصوتية.

ويبدو أن تحديد هذه الحالة يتطلب ما يلى:

(أ) أن يحدد بالنسبة لكل حالة إعرابية العامل الذى يحددها، وهذا أمر لا خلاف فيه.

(ب) أن تدرس بوضوح العلاقة بين الحالة الإعرابية، والموقع الإعرابى، الذي تشغله الكلمات، التي تنسب إليها «الحالة» مثال ذلك:

حالة الرفع، التى تنسب إليها الأسماء المرتبطة بالمفاعيل، فى سلسلة لغوية، كهذا الذى نلاحظه فى العلاقة بين: المبتدأ، وضمير الغيبة المتصل فى جملة الخبر فى قولنا: ١- الرسالة مزقتها.

(جـ) أن تحدد العلاقة الإعرابية، التى تتخذها كل حالة فى البنية الصوتية، وارتباط ذلك بالكلمة، التى تتحقق فيها «الحالة» فللأسماء المفردة - مثلاً - علامات رفع تختلف عن تلك المتعلقة ببعض الجموع.

وينبغى أن نلفت النظر إلى أن اللغة العربية من اللغات التى تتخذ فيها الحالات الإعرابية صورا مختلفة مرتبطة بعلامات إعراب معينة.

كما ينبغى أن ننوه بالأعمال الجليلة التى قام بها النحاة فى دراساتهم للمسائل المتنوعة، المرتبطة بقضية الحالة الإعرابية.

ومع افتراض مصفاة الحالة، التى سبق التنويه إليها، كما يحددها قيد التهيؤ المفروض على الوسم المحورى، فإن نظرية الحالة، تحدد خصائص

الوسم المحـوري وتميز الحالات البنيويـة، كحالتي الرفع والمفعـولية، التي تحدد فـي صورة مواقع البـنية السطحـية، من الحـالات الجوهرية، كـحالة الجر/ النصب، وحالة الإضافة، التي تحدد في البنية العميقة.

ويرتبط الوسـم المحوري عن طريق مبدأ الاتساق، فـحالة الإضافة تتحقق إما عن طريق إقحام عنصر الملكية: poss وإما عن طريق إقحام حرف الجر: of ولأن تحقق حالة الإضافة ، يعتمد على البنية السطحية، فإننا نميز بالنسبة لهذه الحالة، بين تحديد «الحالة» في البنية العميقة، وتحقق «الحالة» في كلا الأمرين خاضع لقيد الاتساق.

وقاعدة إقحام الجار: of التي تتمتع بدور وظيفي، هو التخلص من قيود مصفاة الحالة المفروضة على مبدأ الإسقاط، هي قاعدة لا تطبق إلا حينما لا يتاح أي حرف جر لتحديد الدور المحوري المطلوب.

أهم نتائج البحث

١- أسهمت مرحلة امتداد النظرية النموذجية الموسعة، التي تعد أحدث مراحل النظرية التوليدية التحويلية، في تحقيق الأهداف الرئيسية للنظرية والمتمثلة في محاولة الوصول إلى تفسير اللغة، باعتبارها ملكة إنسانية، وذلك من خلال البحوث والدراسات والإضافات التي قام بها رائد النظرية نوعم تشومسكي وزملاؤه وتلامذته.

٢- مكنت هذه الأسس والقواعد والنظريات الإضافية المفسرة الباحثين من الوصول إلى تحليلات محكمة للتراكيب اللغوية، التي استعصت على التحليل، في ضوء المراحل السابقة، كما يسرت على الباحثين إمكانية التوصل إلى نتائج دقيقة وحاسمة للعديد من التراكيب على مستوى أبنيتها السطحية، دون اللجوء إلى الأبنية العميقة، التي تقلص دورها إلى حد بعيد، ومن هذه النظريات المفسرة التي اعتمد عليها البحث في تحليلاته:

(أ) نظرية السين البارية:

وهي تشتمل على جميع قواعد التكوين والمعجم، وكذا القواعد التحويلية، التي تم اختصارها في قاعدة: انقل الألفا، ومجموعة المكونات الفونولوجية والدلالية، وقواعد التفريع والقواعد الانتقائية وما تتضمنه من قيود سياقية.

(ب) نظرية التحكم المكوني والعمل:

وقد تركزت الدراسات والتحليلات في إطارها على نظرية العامل والربط السياقي، وأهمية العامل بصوره المختلفة في تحديد نوعية التراكيب اللغوية والتمثيل الدلالي لها.

(جـ) نظرية الربط:

وترتبط نظرية الربط عن تشومسكي بدور المقولات الفارغة، التي ليس لها صور تمثيل صوتي في أبنيتها السطحية، وقد أسهمت مجموعة المقولات الفارغة، التي وضعها علماء النظرية، في الوقوف على التفسير التركيبي والدلالي المناسب، وهذه المقولالت هي:

١- أثر المركب الاسمي	٢- المتغير
٣- الضم	٤- الـ PRO

(د) نظرية الحالة:

وقد أسهمت هذه النظرية في دراسة جمل المصادر والحالات الإعرابية، ومدى اتفاقها مع أنماط الجمل.

٤- أثبتت الدراسة إمكانية تطبيق قواعد نظرية السين البارية على تراكيب اللغة العربية، بعد إضافة بعض التعديلات التي تتوافق مع صور التمثيل التركيبي للغة العربية، كما ينبغي على الباحثين والدارسين العرب أن يعدلوا عن نظام التحليل القوسي، الذي لا يتواءم مع أنماط التراكيب العربية في كل أحوالها وأن يتخذوا من نظام التحليل الشجري بديلا لذلك، حيث يسهل استخدامه.

واستجابته لجميع صور التراكيب العربية، على النحو الذي ورد في البحث.

٥- كما أثبتت الدراسة أن نظرية التحكم المكوني والعمل التي أولاها العلماء العرب القدامى الأهمية والاعتبار في تأسيسهم لقواعد اللغة العربية،

فقد احتفى العلماء العرب القدامى بنظرية العامل، حيث أقام الخليل بن أحمد الفراهيدى بحوثه الصوتية والنحوية على أساس التفاعل بين الأصوات والكلمات مع اهتمامه بالمؤثرات الفاعلة فى تغيير أواخر الكلمات، كما يقوم كتاب سيبويه أيضا ـ على اساس نظرية العامل، حيث جاءت أبواب الكتاب وموضوعاته مؤكدة أهمية فكرة العمل، سواء أكانت العوامل أفعالا بأنواعها أم أسماء بصورها المختلفة أم حروفا وأدوات، ظاهرة كانت هذه العوامل أم مقدرة كما تنطبق القاعدة التى ترى بأن مقولة الصدر تعمل فى تكملاتها على التراكيب اللغوية العربية، وذلك وفقا للقواعد النحوية العربية الآتية:

(أ) الفعل يعمل فى مفاعيله، ويحدد لها حالة النصب.

(ب) حروف الجر تعمل فى مجرواتها، وتحدد لها حالة الجر.

(جـ) أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات بأنواعها، تعمل فيما أسندت إليه، وتحدد له حالة الرفع.

(د) الأسماء المضافة تعمل فيما أضيفت إليه، وتحدد له حالة الجر.

وذلك لأن المقولات المعجمية السابقة، هى المقولات الصغرى.

المتحكمة مكونيا فيما بعدها، حسبما تقتضى بذلك القاعدة السابقة.

٦- كما تعد نظرية الربط واحدة من النظريات الهامة، التى أسهمت فى تمكين الباحثين والدارسين من الاعتماد على البنية السطحية ومعطياتها دون اللجوء إلى تأويلات البنية العميقة، وذلك باستخدامها للمقولات الفارغة الآتية:

(أ) أثر المركب الاسمى (ب) المتغير

(جـ) الضم (د) الـ PRO

ثمة مجموعة من الشروط التى وضعها العلماء، تختص بها كل مقولة من المقولات الأربعة.

حيث يكون أثر المركب الاسمى عائديا خالصا، وليس بمشارك، أما اثر المتغير فإنه ليس إحاليا ولا ضميريا فى حين يكون أثر الضم من تمييز العائدى الضميرى، أما أثر الـ PRO فإنه ضميرى خالص.

وعند تطبيق هذه المقولات على التراكيب العربية، فإنه ينبغى مراعاة الفروق بين المراقبة العائدية والمراقبة المكونية وأن العناصر العائدية فى المراقبة العائدية لها خصائصها المعينة من حيث ظهور الضمائر أو استتارها. وأن العائد فى المراقبة المكونية هو عنصر فارغ دائما.

وعلى الرغم من الاختلافات التركيبية والصرفية فى اللغة العربية، فإن العوائد فى المراقبة العائدية ضميرية دائمًا، كما تتمتع بكونها وظيفية، وهى فارغة صوتيا، وإذا كانت نظرية الربط، كما يحددها المبدأ التالى:

- العائد مربوط فى المجال المحلى.
- الضمير حرٌّ فى المجال المحلى.
- التعبير الإحالى حرٌّ (فى مجال صدر سلسلته).

فإن الربط العائدى فى الصلات المقيدة فى اللغة العربية، تختلف عنه فى الصلات الحرة، وفى الجمل الصفات.

كما تشترط اللغة العربية أن يكون التطابق فى العدد والجنس بين [illegible] الاسمى والموصول.

وينبغي أن يحاذر الباحثون في تطبيقاتهم لأسس نظرية الربط على التراكيب اللغوية العربية حيث تختص اللغة العربية بسمات لا تسمح بتطبيق قواعد المقولات الفارغة السابقة، كما هو الحال في اللغة الانجليزية، فليست جميع اللغات على سواء في التطابق، فقد يكون للتطابق حالة إعرابية في بعض اللغات، وحينئذ تظهر مقولة: ضم أما إذا لم يكن للتطابق حالة إعرابية في بعض اللغات الأخرى، فإنه لا يمكن ـ حينئذ أن تظهر مقولة: ضم، وبالنسبة للغة العربية ـ مثلا ـ فإنها تشتمل على نوعين من الأشكال الضميرية، يختلفان باختلاف السياق، أشكال منفصلة: أو أشكال متصلة كما تتميز العربية بثراء نظام اللواصق ـ وبخاصة في حالة الفاعلية، عن غيرها من الحالات، كالمفعولية والإضافة.

٧- أسهمت نظرية «الحالة» في دراسة أنماط جمل المصادر، والحالات الإعرابية في اللغات المعربة، وقد أثبتت الدراسة إمكانية.

تطبيق قواعد هذه النظرية على أنماط التراكيب العربية في المصادر المؤولة للأفعال والصفات أو للأسماء، أو الحروف الجر المتعلقة بمجرورها بأسماء، أو صفات، كما ثبت صلاحية هذه النظرية في حالات الإعراب وضوابطه المختلفة من جهة، وفي الموقعية من جهة أخرى.

فاللغة العربية واحدة من اللغات المعربة، التي ينبغي أن تحدد فيها الحالة النحوية في المستوى السطحي (التراكيب المنطوقة) وفقا للأسس الآتية.

١ - ضرورة تحديد العامل ومدى تأثيره لكل حالة من حالات الإعراب.

٢- توضيح العلاقة بين الحالة الإعـرابية والموقع الإعرابى، الذى تشغله الكلمات المنسوب اليها الحالة.

٣- أن تحدد العلامة الإعرابية التى تتخذها كل حالة فى البنية السطحية، وارتباط ذلك بالكلمة التى تتحقق فيها الحـالة، فالأسماء المفردة لها علامات رفع وللأسماء المجموعة علامات رفع أخرى، وهكذا.

والحق، فإن العلماء العرب القدامى، قد قـاموا بدراسات جديرة بالتقدير فى إطار نظرية الحالة الإعرابية، وبذلوا جهودا محمودة فى هذا السبيل، حتى إن علم النحو عندهم كان يرادف مصطلح: الإعراب وحالاته المختلفة.

والله ولى التوفيق...

المراجع العربية والافرنجية

- أهمية الربط بين التفكير اللغوى عند العرب ونظريات البحث اللغوى (الحديث)
د/ حسام البهنساوى القاهرة ١٩٩٤م

- تصحيح الفصيح، لابن درستويه، تحقيق عبد الله الجبورى - بغداد ١٩٧٥م

- التطور النحوى للغة العربية، لبرجشتراسر أخرجه وصححه وعلق عليه د/ رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٢م

- الخليل بن أحمد الفراهيدى، أعماله ومناهجه د/ مهدى المخزومى - ط ٢ - بغداد ١٩٨٦م

- دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى د/ أحمد المتوكل - المغرب ١٩٨٦م

- سر صناعة الإعراب، لابن جنى، تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٤

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق طه محمد الزينى - القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٦٧م

- شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٤٥م

- شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذى، تحقيق محمد الزقزاف وآخرين - القاهرة ١٣٥٦ هـ

- شرح الكافية فى النحو، للرضى - بيروت ١٩٦٥م.

- شرح المفصل، لابن يعيش - القاهرة بدون تاريخ.

- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٧٧م.

- الكتاب، لسيبويه - بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ.

- اللسانيات واللغة العربية، د/ عبد القادر الفاسى القهرى - المغرب ١٩٨٥م.

- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٥٨م.

- مظاهر النظرية النحوية، لنوعم تشومسكي ترجمة مرتضى جواد باقر - بغداد ١٩٨٣م.

- المعرفة اللغوية، لنوعم تشومسكي - ترجمة د/ محمد فتيح - القاهرة ١٩٩٣م.

- نظرية تشومسكى اللغوية، لجون ليونز - ترجمة د/ حلمى خليل - الاسكندرية ١٩٨٥م.

المراجع الاجنبية

- N, Chomsky, Language and mind, New york, 1966.

- N, Chomsky, Lectures on government and binding, dor - drec, for-is, 1981.

- N, Chomsky, Some concepts and consquences of the theory of government and binding, cambridge, MIT press, 1982.

- N, Chomsky: Syntatic structure, 1957

- N, Chomsky,the formal nature of language, Appendiy, 1967

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات	الصفحة
نظرية النحو الكلى	٥
المبحث الأول: التراكيب اللغوية العربية والنظرية النموذجية الموسعة قواعد البارامترات (معايير التغير)	١١
المبحث الثاني: التراكيب اللغوية وامتداد النظرية النموذجية الموسعة (نظريات النحو الكلى)	١٣
نظرية النحو الكلى: دراسة تطبيقية في نصوص العربية	١٥
معايير التغيير في نظرية النحو الكلى والتراكيب العربية	٢٣
أنماط من التراكيب اللغوية العربية في ضوء نظرية: النحو الكلى	٤١
أهم نتائج البحث:	٦١
التراكيب اللغوية العربية في ضوء امتداد النظرية النموذجية الموسعة	٦٥
أهم نتائج البحث	١١١
المراجع العربية والأفرنجية	١١٧
المراجع الاجنبية	١١٩
فهرس الموضوعات	١٢٠

دار المصري للطباعة
ت: ٧٢٤١٧٨٦ - ٠١٢٢٢٧٤٩٧٥